الأمم المتحدة

A/74/PV.45

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٤٥**

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه

مشروع القرار (A/74/L.20)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار قد تأجل إلى موعد لاحق لإتاحة الوقت للجنة الخامسة لاستعراض الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية وستبت الجمعية العامة في مشروع القرار حالما يصبح تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية متاحا.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/74/L.20.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن جميع مقدمي المشروع، يسرني أن أعرض اليوم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.20، بشأن التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه. ونعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي انضمت إلينا في هذا المسعى وأود أن أشكر جميع المشاركين في تقديم المشروع، الذين تجاوز عددهم حاليا ١٠٠ عضو، على ما قدموه من دعم.

منذ عام ٢٠١٥، أشرف رئيس القضاة محمد شندي عثمان على إحراز تقدم كبير في التحقيق، أولا ً بصفته رئيس فريق الخبراء المستقل، بعد ذلك بصفته الشخصية البارزة التي عينها الأمين العام. والتقرير الأخير لرئيس القضاة (انظر A/73/973)، الذي صدر في أوائل أيلول/سبتمبر، هو تقرير جوهري ويتضمن معلومات جديدة قيمة. ونعرب عن خالص امتناننا للشخصية البارزة وأعضاء فريقه على عملهم المتفاني.

كما نشكر جميع الدول الأعضاء التي تعاونت في التحقيق وأسهمت فيه، لا سيما الدول التي عينت محققين وطنيين لإجراء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

استعراضات مخصصة للمحفوظات الوطنية لتحديد ما إذا كانت هناك معلومات إضافية ذات صلة، كذلك الأمين العام وزملاءنا في الأمانة العامة الذين عملوا على كفالة استعراض الأمم المتحدة لسجلاتها ومحفوظاتها المحددة لرفع السرية عن المعلومات ذات الصلة بالقضية.

وفي تقريره الأخير، يخلص الشخصية البارزة إلى أنه لا يزال من غير المستبعد أن يكون هجوم أو تهديد خارجي هو السبب وراء تحطم الطائرة. وهناك مسائل محددة تستدعي المزيد من المتابعة. وفي ضوء ذلك، انطلاقا من الدعم الثابت لتوصيات الأمين العام بشأن سبل المضي قدما، تقدم السويد، بالتعاون مع شركائها، مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. ويتضمن مشروع القرار ست فقرات في منطوقه، أهمها الفقرات ١ و ٣ و ٤.

وتطلب الفقرة ١ إلى الأمين العام أن يعيد تعيين الشخصية البارزة لكي يواصل عمله. ويستفيد هذا التحقيق الواسع النطاق أيما استفادة من الاستمرارية، نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يوجد من هو أكثر تأهيلا من رئيس القضاة عثمان لمواصلة التحقيق والانتهاء منه. وقد أُنجز الكثير من العمل. ولذلك، نعتقد أنه سيكون من الممكن الانتهاء من التحقيق خلال الولاية الممددة المقبلة. وعلى هذا النحو، نطلب إلى الشخصية البارزة استخلاص استنتاجات من التحقيق قبل نهاية الدورة الخامسة والسبعين.

غير أن ذلك يتطلب التعاون الكامل من الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن الفقرة ٣ على وجه التحديد تطلب من الدول الأعضاء المشار إليها في التقرير أن تتعاون مع الشخصية البارزة وأن تساعده مساعدة كاملة، بما في ذلك عن طريق تعيين مسؤولين رفيعي المستوى مستقلين من دون تأخير لإجراء استعراض داخلي مخصص لمحفوظاتها الأمنية والاستخباراتية والدفاعية لتحديد ما إذا كانت تحوي معلومات ذات صلة. كما تشجع تلك الفقرة الشخصية البارزة على مواصلة العمل مع جميع كبار المسؤولين، بمن فيهم أولئك الذين انتهوا من أعمالهم، من أجل الاستفادة من خبراتهم بشأن هذه المسألة.

وتقر الشخصية البارزة في تقريرها بأن الدول الأعضاء والأفراد على حد سواء ساهموا من خلال تبادل الخبرات والمعلومات. لذلك، تدعو الفقرة ٤ الدول الأعضاء إلى تشجيع الأفراد والكيانات الخاصة على ضمان إتاحة أي سجلات ذات صلة تتعلق بوفاة داغ همرشولد ومرافقيه لكي تراجعها الشخصية البارزة.

ونحن على ثقة بأنه سيتم على غرار الأعوام السابقة اعتماد مشروع القرار بدون تصويت. ونحن نعول على التعاون الكامل لجميع الدول الأعضاء في تنفيذه. ومن مسؤوليتنا المشتركة مواصلة البحث عن الحقيقة الكاملة في هذا الشأن.

وبما أن لمشروع القرار آثارا طفيفة في الميزانية البرنامجية، كما ذكر الرئيس، سيتم اعتماده بمجرد أن تنظر اللجنة الخامسة في المسألة في وقت لاحق من هذا الشهر. وفي غضون ذلك، ستبقى قائمة مقدمي مشروع القرار مفتوحة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا. ونشكر مرة أخرى شركاءنا على دعمهم.

يجب على الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء مواصلة بذل كل ما في وسعها لكشف ما حدث للرحلة الجوية SE-BDY، ألبرتينا. ونحن مدينون بذلك لأسر الذين قضوا نحبهم قبل ٥٨ سنة، نحن مدينون للأمم المتحدة كمنظمة.

أود أن أختتم بياني بملاحظة شخصية. إن هذه هي آخر مشاركة لي في الجمعية العامة بصفتي الممثل الدائم للسويد. ويسرني بشكل خاص أن موضوع اليوم كان عن داغ همرشولد. والسويد فخورة للغاية بداغ همرشولد وبالعمل الذي قام به كأمين عام للأمم المتحدة. لقد كان رجلاً آمن بقوة بالحقوق المتساوية

للأمم كبيرها وصغيرها. وكان نصيرا للسلام ولديه رؤية وشعور غير عادي بالواجب. لقد كان رجلاً روحانيا يتمتع بنزاهة كبيرة. وكان لديه ثقة في الناس وفي هذه المنظمة. ولتكريم إرثه، آمل أن نتمكن من تجديد التزامنا بتعددية الأطراف وتعزيز الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن ذلك كان آخر بيان للسفير سكوغ أمام الجمعية العامة، فإننا نتمنى له استمرار النجاح في مساعيه.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقريرا الأمين العام (A/74/195 و A/74/476)

مشاريع القرارات (A/74/L.23 **و** A/74/L.24 **و** A/74/L.25)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الجمعية بأن مشروع القرار A/74/L.24 مقدم أيضا في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، ”الرياضة من أجل التنمية والسلام: بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش لتعرض مشروع القرار A/74/L.23.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن ألقي أول بيان لي أمام الجمعية العامة بصفتي الممثلة الدائمة الجديدة لبنغلاديش، خاصة وأنه بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“. لقد تشرفت قبل ٢٠ عامًا كممثلة شابة بأن كنت جزءًا من الفريق الأساسي الذي قدم هذا البند من جدول الأعمال في الجمعية العامة، مما أدى إلى اعتماد القرار الرائد ٢٤٣/٥٣. وما كنت أتمنى بداية ميمونة أفضل من هذه لفترة عملي الثانية في الأمم المتحدة.

في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٢٤٣/٥٣ (انظر A/53/PV.107) بشأن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. وقد وافقت الدول الأعضاء من خلال هذا القرار الأساسي، على برنامج عمل لتعزيز ثقافة السلام في ثمانية مجالات مهمة ذات أهمية فردية وتعزز بعضها بعضا.

كان ذلك خلال فترة ولاية رئيسة الوزراء الشيخة حسينة. ومنذ ذلك الحين، يسرت بنغلاديش هذا القرار في الجمعية العامة كل عام. إن ثقافة السلام جزءا لا يتجزأ من خطتنا الوطنية للتنمية التي تتمحور حول الفرد، على النحو المنصوص عليه في رؤية ٢٠٢١ ورؤية ٢٠٤١ لخريطة طريق رئيسة الوزراء حسينة الخاصة بالتنمية. ويسرنا غاية السرور رؤية إدراج ثقافة السلام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كاعتراف بدور السلام والتنمية اللذين يعزز بعضهما بعضا.

ويسر بنغلاديش بصفتها المؤيد الأصلي لثقافة السلام في الأمم المتحدة أن ترى تزايد بروز هذا المفهوم وثبوت أهميته فيما يخص مواجهة التحديات العالمية المعاصرة عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ويتجلى الاهتمام المتزايد بالمفهوم في مجموعة مشاريع القرارات المقترحة في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال على مر السنين. وشهدنا خلال الأعوام الأخيرة طفرة في السلام والدبلوماسية الوقائية، على نحو ما يروج لهما الأمين العام بنشاط. ويمكن لثقافة السلام أن تكون عامل تمكين حاسم في هذا الصدد.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل. وفي تلك المناسبة، عقد رئيس الجمعية العامة المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام حول موضوع ”ثقافة السلام: تمكين البشرية وتغييرها“. وقد أقر المنتدى

بالقيمة الثابتة لثقافة السلام من أجل التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكان هناك اتفاق واسع النطاق في ذلك الاجتماع بشأن المزيد من التعاون الشمولي والشراكات بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين من أجل التنفيذ الفعال للإعلان وبرنامج العمل. وبالنظر إلى أن المفهوم الشامل لثقافة السلام قد تطور إلى موضوع مهيمن في خطابنا في الأمم المتحدة، من الواضح أن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز بذل الجهود على جميع المستويات لتفعيله من خلال خطط وبرامج محددة.

وأعتقد أن العام المقبل سوف يوفر لنا فرصة ممتازة للقيام بذلك. وسنحتفل العام القادم بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. وهناك أيضاً احتفالان تذكاريان بارزان آخران في عام ٢٠٢٠ هما الذكرى السنوية العشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والذكرى الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وستوفر لنا تلك المناسبات فرصة مثالية لزيادة تعزيز ثقافة السلام في جميع مجالات عملنا، خاصة في مجال تعزيز مشاركة المرأة في كفالة السلام والأمن ودورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المتوخى في نتائج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وفي إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا العميق لجميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي دعمت بنشاط عملية ثقافة السلام خلال العقدين الماضيين. وأود في هذا الصدد، دعوة كيانات الأمم المتحدة المعنية مثل اليونسكو واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات وجامعة السلام إلى مواصلة مشاركتها في إطار ولاية كل منها فيما يخص دمج ثقافة السلام في مجالات عملها الأساسية. ونود العمل مع كل من يشارك في تحقيق ذلك.

يشرفني الآن أن أعرض مشروع القرار المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“ على النحو الوارد في الوثيقة A/74/L.23. ويشهد العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار واعتماده بتوافق الآراء كل عام على الدعم الذي يتمتع به القرار وأهميته المتزايدة لدى الدول الأعضاء. ونشكر بصدق جميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار مرة أخرى هذا العام. وكذلك نقدر إسهاماتهم القيمة، التي أثرت المشروع. ويتضمن مشروع القرار هذا العام، إلى جانب التحديثات التقنية، التحديثات الأخرى التالية:

أولا، يرحب مشروع القرار بالنجاح في عقد المنتدى الرفيع المستوى المعني بثقافة السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، الذي دعا إلى عقده رئيس الجمعية العامة. ونحتاج أيضا إلى إجراء بعض التصويبات التحريرية على الفقرة الحادية والعشرين من الديباجة والفقرة ١٧ لتعكس العنوان الصحيح للمنتدى.

ثانيا، يلاحظ مشروع القرار مع التقدير أن الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام لا يزالان موضع أهمية في جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث، المترابطة والمتعاضدة، كما يدعم ذلك تقديم قرارات جديدة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في السنوات الأخيرة.

ثالثا، يقدر مشروع القرار أن المنتدى أتاح فرصة للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتبادل الأفكار وتقديم اقتراحات بشأن كيفية الاستفادة من ثقافة السلام ومواصلة تعزيزها في القرن الحادي والعشرين، يقر بأن موضوع المنتدى، ”ثقافة السلام: تمكين البشرية وتغييرها“، يعكس القيمة الدائمة

لثقافة السلام من أجل تحقيق جملة أمور منها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا كاملا وفعالا.

رابعا، إذ يشيد مشروع القرار بالأنشطة الجارية التي تضطلع بها اليونسكو فيما يتصل بترسيخ ثقافة السلام ونبذ العنف، تركيزهما على اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال على كل من الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، فإنه يشير كذلك إلى دعمه للدول الأعضاء في مجال تعزيز ثقافة السلام على الصعيد الوطني.

إننا نشكر شكرا جزيلا الوفود التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار – وأعتقد أن هناك ١١١ من هذه الوفود، هو أعلى رقم حتى الآن – الأمر الذي يعكس التأييد الواسع النطاق لمشروع القرار هذا. ونتطلع إلى مشاركة المزيد من الوفود في تقديم مشروع القرار قريبا، قبل اعتماده المقترح بتوافق الآراء.

وإذ نتخذ قرارات مختلفة اليوم في إطار جدول أعمال ثقافة السلام، فإننا نفعل ذلك في ظل الوعي الرصين بأن عالمنا لا يزال يعاني من النزاعات ومختلف أشكال الظلم والتمييز والقسوة والأعمال اللاإنسانية، فضلا عن الجرائم ضد الإنسانية. وتقع على عاتقنا، كأعضاء في المجتمع الدولي، مسؤولية حماية المظلومين وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب بكفالة المساءلة والعدالة. ويجب أن يكون ذلك تعهدنا الرسمي ونحن نجدد التزامنا بثقافة السلام اليوم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا ليعرض مشروع القرار A/74/L.24.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/74/L.24 المعنون ”اليوم العالمي للشطرنج“، الذي يقترح تحديد ٢٠ تموز/يوليه يوما عالميا للشطرنج احتفاء بتاريخ إنشاء الاتحاد الدولي للشطرنج في باريس في عام ١٩٢٤.

إن الشطرنج، أحد أقدم الألعاب العقلية وأكثرها شعبية في التاريخ، يشكل جزءا راسخا من ثقافتنا في العصر الحديث كمزيج فريد من الرياضة والتفكير العلمي والفن. ويعكس مشروع القرار القوة التحويلية للشطرنج في المساعدة على تجاوز الحدود الوطنية وكسر الحواجز العرقية والسياسية والاجتماعية وتغيير التصورات والتحيزات ومكافحة التمييز ونزع فتيل النزاعات. ويمكن للشطرنج، كلعبة عالمية تعزز الإنصاف والاحترام المتبادل، أن يسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم بين الأمم من خلال بناء المزيد من الجسور والجمع بين المزيد من الشعوب.

ويسلم مشروع القرار بالفرص الهامة التي يتيحها الشطرنج في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعزيز التعليم والصحة والنهوض بتمكين النساء والفتيات وتعزيز التضامن والتعاون والسلام، بوصفه نشاطا ميسورا وشاملا للجميع.

ويعتبر الشطرنج في أرمينيا جزءا أساسيا من ثقافتنا. وقد أكسب تقليد الشطرنج بلدنا، الذي يبلغ عدد سكانه ٣ ملايين نسمة، ألقاب بطولات أولمبية وعالمية. فأرمينيا لديها واحدة من أعلى نسب أساتذة الشطرنج مقارنة بالعدد الكلي للسكان في العالم اليوم. وتدرك أرمينيا، إذ تبنت الشطرنج كمادة أكاديمية في المدارس، أن أحد أهم الدروس التي يمكن أن يقدمها الشطرنج وأدومها هو الاحترام – احترام القواعد واللاعبين والانضباط، كذلك احترام السعي المستمر إلى إحراز التقدم المبني على الجهد واللياقة. إن المهارة هي القيمة الأولى والأخيرة على رقعة الشطرنج، ليس أصل أو خلفية اللاعب.

وتعرب أرمينيا عن امتنانها لجميع الوفود التي شاركت في عملية المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار على مشاركتها البناءة. ونشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار على دعمهم إعلان اليوم العالمي للشطرنج كمنبر عالمي لتعزيز الحوار والتضامن وثقافة السلام. وعلى الرغم من أن الشطرنج نشأ كلعبة تتمثل

ساحة المعركة، أصبحنا اليوم نفكر في الشطرنج كلعبة ترتبط ارتباطا أوثق بالسلام، كثيرا ما يرتبط مفهوم رقعة الشطرنج بالدبلوماسية والتعددية.

ويتيح إعلان الجمعية العامة اليوم العالمي للشطرنج فرصة هامة لإعادة الالتزام بالقيم الجوهرية التي تتشاطرها الأمم المتحدة والاتحادات الدولية للشطرنج. وكما هو مبين في شعار الاتحاد الدولي للشطرنج، gens una sumus (نحن شعب واحد)، فإننا أسرة واحدة. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يمكن أن يكون اليوم العالمي للشطرنج بمثابة منبر هام للاحتفال بتلك القيم المشتركة ووضعها في خدمة البشرية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين كي تعرض مشروع القرار A/74/L.25.

السيدة أزوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض، باسم باكستان وبلدي، الفلبين، مشروع القرار A/74/L.25 المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“. وقد شارك في تقديم مشروع القرار أصدقاء وشركاء في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأفريقيا والأمريكتين وأوروبا. نشكرهم جميعا على مشاركتهم.

وقد سعت الفلبين وباكستان إلى استيعاب جميع الآراء والشواغل المطروحة، بالتالي النهوض بأهداف ذلك القرار الذي شاركنا في تقديمه لمدة ١٥ سنة متتالية. إن هناك أشياء معينة لا يمكن الرجوع عنها: سهم أطلق من قوس، رصاصة أطلقت من بندقية وكلمة سيئة نُطق بها. فلا يمكن حتى للاعتذار أن يبرئ الجرح. ولذلك، حتى عندما نتكلم، يجب علينا أن نكون حذرين – وأن نكون أشد حذرا عندما نحمل السلاح.

يواجه العالم اليوم نزاعات وتحديات تبدو مستعصية على الحل ومعقدة تتسبب في معاناة بشرية وخسائر اقتصادية وتعوق زيادة التعاون الاجتماعي – الاقتصادي لإصلاح الضرر. وقد شهدنا تزايد كراهية الأجانب والتعصب الديني، المدعومين بالممارسات السياسة التي تولي الأولوية للمصالح المرتبطة بالهوية، فضلا عن ظهور أيديولوجيات متطرفة. فالجماعات المتطرفة تستغل الشكوك والجهل فيما بين مختلف الأديان والحضارات – بل وتنشرها – للسعي إلى تحقيق خططها بترهيب المجتمعات. وقد مضى وقت كان فيه الإرهاب سلاح الضعفاء ضد الأقوياء في الكفاح من أجل الحرية والعدالة. واليوم يُستخدم الرعب في ذاته وليس كوسيلة، بل الغاية ذاتها التي يسعى إليها الإرهاب – مجتمع يقوم على الخوف، يكون كل فرد فيه خائفا من غيره.

وعلى هذه الخلفية، يصبح مشروع القرار السنوي هذا أكثر أهمية من أي وقت مضى. فله هدفان: تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تحقيق السلام والاستقرار، تعزيز الآليات التي تبشر بالحوار البناء عبر أوسع الانقسامات هوة. لقد عملنا على تعزيز أهداف مشروع القرار من خلال الحفاظ على نهج مفتوح وشامل وشفاف طوال عملية التفاوض.

ويرد مثال على هذا النهج في الفقرة ٩، التي ترحب بالمبادرة التاريخية الرامية إلى فتح ممر كرتاربور صهيب وتثمن الاتفاق المبرم بين باكستان والهند، الذي تم التوصل إليه في وقت قياسي. وينوه مشروع القرار أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به اليونيسكو والإسهامات القيمة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات على جميع المستويات.

ويمكن أن تكون المفاوضات صعبة أحيانا، لكن ذلك فقط لأننا، نحن الدول الأعضاء، نعالج فكرة واحدة من منظورنا المتفرّد. ولكن العملية كانت مستوحاة في جميع الأوقات من مُثُلنا العليا المشتركة المتمثلة في تعزيز ثقافة السلام، التي ساعدتنا في التوصل إلى اتفاق. ونحن ممتنون للانفتاح والمرونة اللذين أبدتهما الوفود. ونأمل أن توافق الجمعية على جهودنا.

وينبغي ألا يكون هناك شك في تضامننا بوصفنا الأمم المتحدة من أجل تبني ثقافة السلام والشراكة والشمول. وباسم البعثتين الدائمتين لباكستان والفلبين، أطلب بتواضع أن تعتمد جميع الدول الأعضاء، بتوافق الآراء، مشروع القرار A/74/L.25، المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

السيد كوندور (سانت كيتس ونيفس) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال، ”ثقافة السلام“. في البداية، تود الجماعة الكاريبية أن تشكر الأمين العام على تقريره (A/74/476)، الذي يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية التي تعمل على تعزيز ثقافة السلام، الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، منذ اتخاذ الجمعية العامة قراريها ١٢٦/٧٣ و ١٢٩/٧٣، الذي أعد لتوجيه نظرنا في هذا البند من جدول الأعمال.

والجماعة الكاريبية تثني على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتعزيزها الجهود الرامية إلى حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها دعما لثقافة السلام، لدعوة المنظمة إلى مواصلة تعزيز جهود الاتصال والتوعية، بما في ذلك من خلال الموقع الشبكي الخاص بثقافة السلام.

وتسلّم الجماعة بأهمية الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٥٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اللذين يمثلان تكليفاً من العالم للمجتمع الدولي، بخاصة منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي بما يعود بالنفع على البشرية، لا سيما الأجيال المقبلة.

إننا نعيش في عصر العولمة المتزايدة وتعميق الترابط. وبما أن الجماعة الكاريبية نفسها تتسم بالتنوع الثقافي، فإننا ندرك أهمية تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. وترى الجماعة أن الحل السلمي للنزاعات والخلافات أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن والاستقرار.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التفاوتات فيما بين البلدان وداخلها تشكل شاغلا عالميا. وقد استمر الفقر والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، مما تسبب في تزايد الشعور بالاستياء والتعصب. وتعتقد الجماعة الكاريبية أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ستحتاج إلى معالجة أوجه انعدام المساواة المتزايدة بين البلدان وضمان أن تحقق النفع لجميع البلدان، ليس مجرد ثلة مختارة.

وينبغي للأمم المتحدة، تماشيا مع التزاماتها المنصوص عليها في الميثاق، أن تكون قوة للمساواة والإنصاف في سياق نظام العولمة غير العادل. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل على كفالة تطبيق القواعد على جميع الجهات الفاعلة في أسرتنا العالمية بالتساوي وبفعالية واتساق.

تعترف الجماعة الكاريبية بالدور المهم للنساء والشباب، كذلك بإسهام الأطفال وكبار السن، في تعزيز ثقافة قوامها السلام. وفي منطقتنا، تشكل خطة العمل ومناصرة قضايا الشباب في منطقة البحر الكاريبي بشأن منع العنف، دعوة إلى العمل من أجل التصدي بفعالية للقضايا التي حددها الشباب في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالجريمة والعنف، بما في ذلك منع الجريمة والحد منها، تعزيز الشمول الاجتماعي وتشجيع إعادة الإدماج.

وعلى حد تعبير هايلي سيلاسي،

”على مر التاريخ، فإن ما مكن الشر من الانتصار هو تقاعس مَن كان بإمكانهم التصرف، لامبالاة الذين كان الأحرى بهم أن يفعلوا شيئا، صمت صوت العدالة عند الحاجة إليها“.

تتشاطر الجماعة الكاريبية رأي الأمين العام القائل بأن العالم يمرّ بمنعطف حاسم، من الأهمية بمكان مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق ثقافة السلام، الرؤية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخطة عام ٢٠٣٠. والآن، حان وقت العمل.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هي إندونيسيا وبروني دار السلام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار، بلدي، تايلند.

أود أن أبدأ بشكر الرئيس على الدعوة لعقد مناقشة اليوم. ويأتي ذلك في لحظة حاسمة هذا العام، حيث أنهى المجتمع الدولي مؤخرا دورة السنوات الأربع الأولى لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد تصميمنا القوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر تسارعا وفعالية، مع العلم بأن القيمة الدائمة لثقافة السلام أمر بالغ الأهمية لتلك الرؤية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه الشاملين (A/74/195 و A/74/476) في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتؤكد الرابطة مجددا دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى جعل تعزيزَ ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات، مع التركيز على الوقاية، شأناً يهم منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشكل متزايد.

عندما تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قبل ٥٢ عاما، على خلفية التحديات العديدة التي واجهت بلداننا، كانت رؤيتنا بسيطة: أن يكون لدينا مجتمع متكامل وسلمي ومستقر يتمتع بالرخاء المشترك ويحقق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وتواصل الرابطة تعزيز تلك الرؤية اليوم من خلال تعزيز الحوار السلمي والوساطة، دون اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لأي قرار من قراراتنا. كما تم الاضطلاع بعملية صنع القرار لدينا بطريقة الرابطة حقاً– طريقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا – أي بتوافق آراء جميع الدول الأعضاء العشر. لقد عملت طريقة الرابطة، هي من السمات المميزة لمنظمتنا، من أجل تحسين السلام والاستقرار في المنطقة.

اضطلعت الرابطة أيضا بنفس العملية، إلى جانب شركائها في الحوار، لضمان السلام والاستقرار داخل المنطقة وخارج حدودها. إن تعزيز ثقافة السلام والوقاية التي تثقف الناس وتمكنهم، تكتشف الصراعات المسلحة وتحول دون وقوعها، تحافظ على السلام من خلال نهج شامل ومتكامل ومتعدد القطاعات تسعى إليه منطقتنا.

وتتشاطر الرابطة مع جميع الدول الأعضاء التطلع والحس العميق بالمسؤولية الجماعية لتحقيق عالم ينعم بالسلام من خلال الاحترام المتبادل، التسامح والقبول والمصالحة واحترام سيادة القانون. ونحن ندرك الحاجة إلى مواصلة البناء على قيمنا المشتركة وتطلعاتنا المشتركة من خلال تعزيز الآليات والإجراءات من خلال الحوار البناء، تحسين التفاهم، الشمول والاعتدال لكي تسود ثقافة السلام على صعيد العالم.

ما برحت الرابطة منخرطة في حوار هادف مع شركائنا الخارجيين من خلال الآليات التي تقودها الرابطة، مثل الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة في إطار المنتدى الإقليمي للرابطة، من خلال المشاركة البناءة الأخرى. ونعتقد أن النهوض بديدن الحوار أمر حتمي لتهيئة مناخ موات يهدف إلى التوصل إلى فهم أفضل لآراء كل طرف بشأن الحالة في المنطقة.

كذلك نؤيد خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، فضلا عن مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين من أجل المشاركة النشطة للنساء والشباب التي تعزز ثقافة السلام، مثل برنامج المتطوعين لشباب رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالإضافة إلى ذلك،

نعتقد أن تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة يساعد أيضا على تعزيز ثقافة السلام.

وتؤمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بأن غرس ثقافة السلام هذه متجذر بعمق في احترام سيادة القانون الدولي ومبادئه التوجيهية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تعزيز السلام والحفاظ على الاستقرار والأمن. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل دعم السلام والاستقرار، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة، في ميثاق الأمم.

السيد رون مارتينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): من دواعي شرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تشارك في المناقشة السنوية بشأن بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“، لأن إعلاء شأن السلام وتعزيزه من المواضيع التي تكتسي أهمية كبيرة في بلدنا. ونحن ندرك الحاجة الملحة إلى إحراز مزيد من التقدم في تحقيق مبادئ وقيم التعايش، التسامح، احترام التنوع، نبذ العنف، لا سيما في وقت يتعرض فيه العالم باستمرار للتهديد بالحرب، تواجه فيه تعددية الأطراف أزمة كبيرة بسبب الاتجاه المتزايد نحو الأحادية.

في هذا السياق، نود أن نبدأ بياننا بإعادة تأكيد أهمية مضاعفة جهودنا للنهوض بثقافة السلام وذلك من خلال تعزيز التفاهم السياسي والحوار البناء بين الدول على أساس الاحترام المتبادل، التقيد الصارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، كذلك سيادة القانون الدولي، مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الشعوب في تقرير المصير، نبذ العنف، تسخير الدبلوماسية من أجل السلام، الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

وفي الوقت نفسه، نرحب بعرض مشاريع القرارات A/74/L.23 و A/74/L.24 و A/74/L.25، نقدر ذلك، هي مشاريع شاركنا في تقديمها جميعا، سيجري البت فيها في هذه الجلسة، تتعلق بالإعلان وبرنامج العمل الخاصين بثقافة السلام، اليوم العالمي للشطرنج، الحوار بين الثقافات والأديان. ونشيد بوفود بنغلاديش وباكستان وأرمينيا والفلبين على مبادراتها لمواصلة تعزيز قيم التعايش وآفاق الحوار، هما عنصران أساسيان لبناء عالم تكون فيه ثقافة السلام حقيقة ملموسة.

إن بناء وتعزيز ثقافة السلام يتطلب التزاما حقيقيا منا جميعا، بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، يجب أن يتجاوز الخطب التي تُلقى بين الحين والآخر، أن يترجم إلى أعمال ملموسة. إن حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتحقيق السلام الدائم لن يكون ممكنا إلا بقدر ما نستطيع إظهار التضامن الثابت مع الفئات الأشد ضعفا في مجتمعاتنا، على أساس احترام السلامة الثقافية والتنمية، التنوع والقدرة على فهم وقبول بعضنا البعض الآخر من دون إصدار حكم، الاعتراف بأن الإنصاف والعدالة عنصران أساسيان في تلك المعادلة. ولهذا السبب، نؤكد أمام الجمعية العامة من دون تردد أن إقامة عالم السلام لن يكون ممكنا إلا عندما تصبح العدالة الاجتماعية حقيقة ملموسة، تتحقق المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، الغذاء، السكن، التعليم، الثقافة، الضمان الاجتماعي، العلوم، الرياضة وغيرها، تُكفل الحقوق الأساسية على أساس الالتزامات بالتعاون على الصعد الوطنية والدولية.

وبالمثل، فإن تعزيز ثقافة السلام وقيمها المتأصلة يتطلب إيلاء أقصى قدر من الاحترام لكرامة كل إنسان، بغض النظر عن جنسيته أو طبقته الاجتماعية، أو جنسه، أو عمره، أو أصله الإثني، أو إعاقته، أو آرائه السياسية أو الدينية، أو أي شروط أخرى. ولذلك نرفض تشجيع حملات كراهية الأجانب، التلاعب بقضية الهجرة واللاجئين لأغراض سياسية داخلية، الأمر الذي يقوض بشكل خطير القيم التي ألهمت المنظمة، يقوض إمكانياتها في تحقيق السلام الدائم. ولا يمكننا أن ننعم

بمناخ موات لتهيئة الظروف اللازمة لجميع أفراد المجتمع لكي يشعروا بأنهم منخرطون في التنمية، يصبح فيها التحول جزءا لا يتجزأ من العقد الاجتماعي بين الدول والمواطنين على أساس نظام دولي عادل ومزدهر وديمقراطي ومنصف.

لقد أثبت التاريخ أن تلك التطلعات العظيمة، التي تبدو أحيانا مثالية أكثر من اللازم، يمكن أن تقابلها جهود وإرادة سياسية. وفي مناسبات عديدة أسفرت عن إبرام اتفاقات سلام كبرى بين الجماعات المتحاربة، برامج ذات أثر اجتماعي تكفلت بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية لشعوب بأكملها، حركات تحرير منحت الحرية والاستقلال والسيادة. إن تقرير المصير للدول التي ترزح تحت نير الاستعمار، من بين تجارب إيجابية أخرى تشكل منارة أمل في وقت تسود فيه المصالح السياسية لعدد صغير من البلدان والقطاعات القوية.

من الواضح أن هذه ليست مهمة بسيطة أو قصيرة الأجل، بل إنها مهمة مستمرة يمكننا، نحن الدول والشعوب، أن ندفع بها قدما من الناحيتين الاجتماعية والمؤسسية باتخاذ شتى التدابير من أجل تحقيق مكاسب حقيقية من خلال السياسات العامة والحوار الشامل. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي المنارة الممتازة التي نسترشد بها.

إن فنزويلا، من جانبها، قدمت في السنوات الأخيرة إسهامات كبيرة في البرامج الدولية والإقليمية لتعددية الأطراف والتعاون والتكامل، تعزيز التضامن، فضلا عن ثقافة السلام، التي اعترفت بها مختلف الدول والحركات الاجتماعية، المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، الشخصيات البارزة. ويتجلى ذلك في قيادتنا الإقليمية لمبادرات التعاون الاقتصادي المتبادل، التكامل الإقليمي، المشاركة السياسية، بالإضافة إلى دورنا الأخير إبان ترؤسنا لحركة بلدان عدم الانحياز خلال فترة السنوات الثلاث من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، التي عززنا فيها، في جملة أمور، إعلان ٢٤ نيسان/أبريل اليوم الدولي للتعددية والدبلوماسية من أجل السلام في أعقاب اتخاذ القرار ١٢٦/٧٣ الذي عُرض قبل عام بالضبط على هذه الهيئة الهامة في إطار نفس البند من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ (انظر A/73/PV.51).

انسجاما مع مبادئ دبلوماسية السلام البوليفارية، عززت فنزويلا بتصميم وثبات المبادرات الرامية إلى ترسيخ الوئام والتنوع الثقافي، تقرير المصير، التعايش السلمي من أجل تحقيق التعددية، عالم متعددة المراكز، بدون تدخل أجنبي، كأساس وضمان للسلام.

وينص دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية في ديباجته على أن أحد أهدافه الرئيسية هو إقامة دولة اتحادية لا مركزية أساسها العدل وديمقراطية قائمة على المشاركة والاعتماد على الذات والتعددية العرقية والثقافية تجسد قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن والصالح العام والسلامة الإقليمية والتعايش وسيادة القانون لهذا الجيل والأجيال المقبلة. ولذلك، من الالتزامات الرئيسية لدولتنا أن نعزز ثقافة السلام بوصفها قيمة متأصلة لنظامنا الديمقراطي الشمولي، الذي يعترف بالسلام كحق وواجب من أجل تحقيق تطلعاتها العظيمة من أجل البشرية.

ولذلك فإن هذه المناقشة مناسبة حسنة التوقيت لنؤكد من جديد رفضنا وإدانتنا لإصدار وتنفيذ تدابير قسرية من جانب واحد ضد بلدنا بصورة غير قانونية من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتشكل هذه التدابير، التي تنتهك جميع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان لأكثر من ثلث البشر، بمن فيهم ٣٠ مليون فنزويلي، جزاءات جماعية إجرامية ولاإنسانية من الواضح أنها تتعارض مع قيم ثقافة السلام. ونحن نطالب بإلغائها ورفعها فورا.

في الختام، على الرغم من ضخامة التحديات، ستظل فنزويلا ثابتة وملتزمة بالإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام وبتعزيز السياسات الشمولية والحوار بين الشعوب والأمم

على أساس المبادئ الأساسية للتعايش، احترام التنوع، الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، مع تعددية الأطراف بوصفها أنسب أداة لإيجاد حلول عالمية للتحديات الجسام للقرن الحادي والعشرين. ويجب معالجة هذه المسائل بصورة مشتركة بدلاً من اتباع نُهُج التفوق العرقي الحصرية وأحادية الجانب التي لا تفيد سوى الأقليات. إن مستقبل البشرية وكوكب مستدام يعتمد على الاتفاق بين الرجال والنساء ذوي البصيرة والدول المسؤولة، للتغلب على خلافاتنا والعمل بحزم حتى يصبح السلام الذي نتوق إليه اليوم حقيقة واقعة لأبنائنا وبناتنا.

السيد محمد (الكويت): يود وفد بلدي في البداية أن يتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريريه (A/74/195 و A/74/476) المعروضين أمامنا والتي تتضمن المواضيع والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، إضافة إلى مسألة مكافحة العنف والتطرف العنيف وتعزيز الجهود لتحقيق عالم أكثر سلاما وتسامحا.

نحن نواجه اليوم تحديات ومخاطر أكثر تعقيدا وتشابكا مما كانت عليه في السابق، هي تحديات تقوض وتهدد انتشار ثقافة السلام. إنه أمر مؤسف أن يكون التعصب والتطرف وانتشار لغة الكراهية والاحتقان الديني والطائفي والعنف عناصر داعمة للخلافات والنزاعات في عالمنا اليوم. إن تلك التصرفات تعود أسبابها إلى عدم تقبل الرأي الآخر وعدم التسامح وانتشار لغة الإقصاء وقلة التوعية بالتعايش مع الآخرين، البعض أصبح يلجأ إلى التطرف العنيف كأسلوب للتعبير ويتفاخر ببث ممارساته المجرمة عبر وسائل التواصل الحديثة.

ولعل العمل الإرهابي الذي وقع في مدينة كرايستشيرش، نيوزيلندا، هذا العام دليل على ضرورة بذل مزيد من الجهود لمكافحة سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، هو ما يستوجب تعاونا دوليا لمنع انتشار المواد التي تحرض على التطرف العنيف والإرهاب. إن مثل تلك التصرفات تتطلب منا تضافر الجهود من أجل تحويل ثقافة الكراهية والتعصب والحرب إلى ثقافة حوار وتعايش وسلام. إن أهداف التنمية المستدامة شملت الهدف رقم ١٦ الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. وفي هذا السياق، نؤكد أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام من دون تنمية، لا يمكن تحقيق التنمية من دون سلام مستدام، فالأمران مترابطان وبشكل وثيق.

لقد أشار تقرير الأمين العام هذا العام إلى الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات والوساطة والحوار كأدوات أساسية لتحقيق السلام. وأيضا نجد في ميثاق الأمم المتحدة ورود هذه الأدوات التي تشجع على حل النزاعات عبر الطرق السلمية، تحديدا في الفصل السادس من الميثاق. إن تلك الأدوات تعد ركائز أساسية في السياسة الخارجية لدولة الكويت، قد عملنا خلال عضويتنا في مجلس الأمن على تفعيل تلك الأدوات وتسليط الضوء عليها.

وقد جسدنا ذلك من خلال عقد جلسة خلال رئاسة دولة الكويت للمجلس في حزيران/يونيه من هذا العام، خاصة بمناقشة منع نشوب النزاعات والوساطة (انظر S/PV.8546)، إيمانا منا بأهمية هذه الأدوات لتحقيق السلم والأمن الدوليين. ومن جانب آخر، نؤكد على ما تطرق له تقرير الأمين العام عن أهمية دور المرأة والشباب في نشر ثقافة السلام، مشددين في هذا الصدد على ضرورة تمكينهما وإشراكهما في كافة المجالات، بما فيها العمليات السياسية.

إن ثقافة السلام مترسخة في بلدي. فأحد مواد الدستور الكويتي تنص على أن، أقتبس، ”السلام هدف الدولة“. إن روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان والحضارات متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي منذ مئات السنين. وترجمت هذه القيم في عصرنا الحديث بدستور كفل حرية الرأي

والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على استعداده للمشاركة في كافة الجهود الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام، تفعيل الحوار بين الحضارات ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكافة صوره وأشكاله. ونحث هنا جميع الدول الأعضاء على التعاون والعمل بشكل موحد عبر نظامنا الدولي المتعدد الأطراف لتحقيق عالم أكثر سلاما وتسامحا لجيلنا والأجيال المقبلة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة الهامة حول ثقافة السلام. كما نشكر الأمين العام على تقريريه ذي (A/74/195 و A/74/476). وأود أن أسلط الضوء اليوم على جهود بلدي في تعزيز ثقافة السلام.

احتفلنا قبل ثلاثة أشهر، في هذه القاعة، بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وأكد بلدي في ذلك اليوم على أنه لا بد من أن تبدأ ثقافة السلام في كل دولة. فعلى سبيل المثال، أعلنت دولة الإمارات عام ٢٠١٩ عاما للتسامح. وأعقب ذلك الإعلان، زيارة تاريخية لقداسة البابا فرانسيس إلى أبو ظبي، هي الأولى من نوعها لبابا الفاتيكان في التاريخ. وتم خلال هذه الزيارة توقيع وثيقة ''الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك''. ونتج عن هذه الوثيقة، قرار دولة الإمارات ببناء ''بيت العائلة الإبراهيمية''، الذي سيضم كنيسة ومسجدا وكنيسا يهوديا في صرح واحد، ليكون هذا البيت عنوانا ونموذجا عالميا وتاريخيا للتسامح.

تؤمن دولة الإمارات بأهمية إشراك الشباب في مسيرة دعم مسببات الاستقرار ومكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ومن هذا المنطلق، ستستضيف دولة الإمارات الأسبوع المقبل مؤتمرا إقليميا رفيع المستوى في العاصمة أبوظبي تحت عنوان ''تمكين الشباب وتشجيع التسامح''. وسوف يُعقد هذا المؤتمر بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب و ''مركز هداية''. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز دور الشباب في مكافحة التطرف. كما سيسلط الضوء على دور المؤسسات المجتمعية والدينية في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل والتسامح والتعايش السلمي.

تؤمن دولة الإمارات أيضا بأن السعي للوصول إلى الاستقرار والتعايش المنشود يجب ألا يتجاهل دور المرأة الهام في دعم ركائز السلام والأمن والتسامح. وعليه، حددت دولة الإمارات مبادراتها وسياساتها الجديدة في هذا الصدد لتتماشى مع منهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. فمن ضمن هذه المبادرات، مبادرة لعقد سلسلة من النقاشات بالتعاون مع معهد جورج تاون لدراسة دور المرأة في إعادة الإعمار بعد الصراعات، أيضا، انطلقت مبادرة لتدريب المرأة على العمل العسكري ضمن قوات حفظ السلام وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الدفاع الإماراتية متمثلة في أكاديمية ''خولة بنت الأزور'' العسكرية. حيث شملت الدورة الأولى منها نساء من منطقتنا العربية، تتأهب هذه الشراكة لإطلاق الدورة الثانية مع بداية عام ٢٠٢٠ والتي ستشمل نساء من أفريقيا وآسيا.

انطلاقا من إيمان بلادي بأهمية صون التراث الثقافي وحماية المواقع الدينية، رحبت بلادي بخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية التي تم إطلاقها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة من بين البلدان التي تمت زيارتها خلال المشاورات التي أدت إلى صياغة هذه الخطة. كما يسرنا حصول دولة الإمارات على مقعد دائم في مجلس المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، لتصبح بذلك ثاني دولة في العالم تحصل على هذه المكانة المرموقة بعد إيطاليا.

وشهادةً على الدور الهام الذي تؤديه الدولة وعلى المبادئ التي تستند عليها في هذا الصدد، فقد تم انتخاب بلادي مؤخرا لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وسنسعى، من خلال عضويتنا هذه، إلى تعزيز جهود تحقيق التسامح والازدهار من خلال دعم مختلف المبادرات الثقافية والتربوية والعلمية.

السيد محمد ناصر (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ٥٤/٢٤٣ بشأن ”إعلان وبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام“. وكان اتخاذ القرار بتوافق الآراء ودون تحفظ علامة على التزامنا الجماعي بثقافة السلام. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الجمعية العامة قرارات سنوية تؤكد وتعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء ببناء ثقافة السلام. ونحن حاضرون هنا اليوم مرة أخرى لتجديد ذلك الالتزام. يشجّع برنامج العمل على العمل على جميع المستويات – الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، فضلا عن المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن التعليم عنصر أساسي في غرس ثقافة السلام ورعايتها. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل الأمم المتحدة، لا سيما اليونسكو، على العمل الرائع الذي تقوم به في التعاون مع حكومات الدول الأعضاء لتطوير وتعزيز نظمها التعليمية. ويسعى الهدف ٤-٧ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى كفالة اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها التعليم وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف. وقد أحرزنا تقدما كبيرا على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتعليم، لكن الواقع هو أنه كان هناك ٢٦٢ مليون طفل في عام ٢٠١٧، في جميع أنحاء العالم، لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس. ويجب أن نفعل ما هو أفضل في هذا المجال.

وتتمثل إحدى أكبر العقبات التي تحول دون بناء ثقافة السلام في عدم المساواة. ويتمثل النهج الذي تتبعه ملديف في نشر ثقافة السلام في توفير التنمية المنصفة في جميع أنحاء البلد وتهيئة بيئة آمنة ومزدهرة للجميع. فلم يحظ الملديفيون الذين يعيشون في جزر خارج منطقة ماليه الكبرى، على مدى عقود، بنفس المستوى من التنمية أو بنفس إمكانية الحصول على الموارد الأساسية أو حتى بنفس مستوى الأولوية في دوائر صنع السياسات. وتلتزم الحكومة الحالية بتنفيذ سياسة لا مركزية تهدف إلى تصحيح ذلك.

إن الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام هو اتفاق بين الدول ولكنه يحدد بحق الحكومات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والأفراد بوصفهم جهات فاعلة رئيسية لتنفيذه بفعالية. وتتطلب رعاية ثقافة السلام من وسائط لإعلام، بما في ذلك منابر التواصل الاجتماعي، ضمان عدم استخدام حرية التعبير كأداة للتحريض على الكراهية أو العنف. ومع ذلك، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة ملائمة، في بعض الأحيان أداة تمكينية، في يد أولئك الذين يسعون إلى خلق الانقسام داخل مجتمعنا لنشر وتصدير الخطاب الشعبوي والتطرف السياسي والعنصرية وكراهية الأجانب والأكاذيب عبر الحدود والثقافات، ذلك في غياب تنظيم ملائم لوسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما لتقييد استخدامها لنشر ذلك الخطاب. وإذا لم نفعل شيئا لمزيمة هذه القوى، فإن استثمارنا الجماعي في بناء ثقافة السلام قد يجري تقويضه بسرعة كبيرة.

ولذلك، فإن الرصد الفعال والكفؤ لوسائل التواصل الاجتماعي بحثا عن الأنشطة الخبيثة أمر بالغ الأهمية. غير أنه في البلدان الصغيرة، مثل ملديف، تُستخدم اللغة المحلية عموما في هذه الأنشطة الخبيثة. ومن المهم أن تضع شركات وسائل التواصل الاجتماعي موضع التنفيذ آليات مناسبة لرصد محتوى اللغة المحلية رصدا كافيا. وبالتالي، بسبب الفجوة في رصد المحتوى، نعتقد أن هذا يضيق أيضا المجال أمام ثقافة السلام لكي تزدهر في مجتمعات مثل مجتمعاتنا. ومن ثم، فإننا ندعو شركات

وسائل التواصل الاجتماعي إلى تحمل المزيد من المسؤولية، خاصة لرصد المحتوى الباعث على الفرقة في مثل هذه السياقات.

لقد علمنا التاريخ أنه لا يوجد سلام دائم أو بلا تحديات. وبينما نتغلب على تحد ما، يلوح آخر في الأفق. ولا يمكن للغالبية العظمى من الناس المحبين للسلام أن يتخلوا عن يقظتهم. ولذلك، في هذه الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، فلنشدد معا بقوة وأمل متجددين على التزامنا ببناء ثقافة السلام ونعيد تأكيد ذلك الالتزام.

السيد المبروك (ليبيا): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن جزيل الشكر والتقدير للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (A/74/476) عن ”تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“، الذي قدم لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال ثقافة السلام. والشكر موصول إلى الدول التي شاركت في تقديم مشاريع القرارات A/74/L.23 و A/74/L.24 و A/74/L.25، المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

يشهد العالم اليوم للأسف تصعيدا خطيرا في مواجهة العنف يصاحبه المزيد من مظاهر الموت والتشرد والدمار بسبب تنامي التطرف العنيف والإرهاب وخطاب الكراهية، فالغلو في التطرف يؤدي إلى الإرهاب وإذا ما أمعنا النظر في الأسباب الرئيسية المؤدية إلى هذا الأمر فنجد أن الفقر والبطالة والجهل والتمييز والتهميش والإفلات من العقاب هي الأمور التي أدت إلى ذلك، من المؤسف أننا لا نزال نرى العديد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان تحدث يوميا على مرأى ومسمع من العالم أجمع بدون أن يحرك أحد ساكنا تجاهها وكأن الأمر أصبح مألوفا وطبيعيا وهذا مؤشر خطير ينبغي الوقوف عنده وتقديم المعالجة المناسبة والعمل على تلافي تكراره فعلى المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود وأن يسخر كافة الإمكانيات وأن يتحلى بالعزيمة ويتخذ القرارات الشجاعة والآليات الفعالة التي تعزز ثقافة السلام والتسامح في العالم أجمع.

إن الالتزام بالسلام والمحافظة عليه يعزز قيم الحرية والعدالة والمساواة ولا غنى عنه لنجاح جهود بلوغ أهداف التنمية المستدامة ولا يمكن بناء صرح السلام إلا على أساس رفع الظلم وبهذا فإن نشر ثقافة السلام بين الناس يحتاج من الجميع توحيد الصفوف في مواجهة صنوف التطرف الفكري المتعدد مثل إقصاء الآخر والدعوة إلى القتل وذلك من خلال تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة ومنها شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تشمل مختلف أوجه الحياة وهي تعد قوية الصلة بفئات الشباب تلك الفئة الأكثر استهدافا من قبل المتطرفين وأصحاب الأفكار المنحرفة، من جانب آخر فإن على قادة الرأي والعلماء من ذوي الاختصاص دعوة الناس إلى التقارب وزيادة التلاحم الاجتماعي، فكلما تقارب الناس من بعضهم أكثر إمتلكوا القدرة على مواجهة العنف وتزايدت محبتهم لبعضهم البعض، هذا كله سيؤدي في نهاية المطاف إلى إرساء وترسيخ ثقافة السلام، كما أن الدور الهام للأمم المتحدة في مجال حل النزاعات بالطرق السلمية يمكن أن يكون الأداة الأكثر فاعلية لتعزيز ثقافة السلام وفي هذا الشأن يجب أن نستجمع الإرادة الجماعية للدول الأعضاء كافة لمعالجة النزاعات والحروب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دعم حق تقرير المصير، كل ذلك يعتبر من الأمور التي نرى أنها مهمة لتعزيز السلام وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة كما أن احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أرجاء العالم وتغليب الحوار والتفاوض على المواجهة من الأمور المهمة وإن غير ذلك سيبقي السلام الدائم الذي يشمل الجميع بعيد المنال.

وبالرغم من كل ما يحدث في العالم، تبقى مساعي الأمم المتحدة الحميدة تجاه تحقيق السلام ومواكبتها المستمرة للقضايا الدولية المعقدة والمتغيرة من أولويات اهتمامها وبذلك

تبرز الحاجة إلى دعم ومساندة هذه الجهود من خلال برامجها ووكالاتها المتخصصة وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونيسكو التي تقوم بجهود مقدرة على صعيد تعزيز ثقافة السلام والتسامح.

ختاما، نؤكد دائما أهمية مواصلة الحوار السلمي واستخدام الطرق الدبلوماسية لحل المشاكل القائمة بين الدول، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وما قدمه الأمين العام من مبادرة أطلقها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٩ لمواجهة خطاب الكراهية وتفعيل قرارات مجلس الأمن وتسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستية للتصدي للإرهاب بجميع أشكاله.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا كان يجسد مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد والسلوكيات وأساليب الحياة المتمثلة في ثقافة السلام.

تنظر الجمعية العامة اليوم في البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ في سياق دولي يتسم بالنزاعات المسلحة في مناطق مختلفة، مما يزيد من خطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب، بما في ذلك خطاب كبار المسؤولين الحكوميين، تزايد مستويات الفقر وعدم المساواة وحرص بعض الدول على إغلاق الأبواب وبناء الجدران بدلاً من بناء الجسور وتعزيز التفاهم بين الأمم والثقافات.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم ينتج الأسلحة أكثر بكثير مما يطبع الكتب. وما دام الردع النووي يُستخدم كوسيلة للحد من الحروب، فلن يتمتع البشر بثقافة السلام. وتشكل ترسانات الأسلحة النووية المتزايدة اليوم تهديدًا مباشرًا للسلام. فما مدى بعد البشرية عن تحقيق الطموح المنصوص عليه في دستور اليونيسكو:

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“.

تشير كوبا بقلق إلى أن الصدع العميق الذي يقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء وتزايد التفاوت بين العالم المتقدم والعالم النامي يشكلان تهديدين خطيرين للرخاء والسلام والأمن والاستقرار العالمي. ونحن مقتنعون بأنه يتعين من أجل الحفاظ على السلام وتعزيزه توجيه سياسات الدول نحو القضاء على تهديد الحرب، ولا سيما الحرب النووية، والالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية واحترام وتعزيز الحق في التنمية. ولا يمكن إحلال السلام بدون الاحترام الكامل لسيادة الدول؛ ولا يمكن إحلال السلام بدون احترام تقرير المصير للشعوب والسلامة الإقليمية للدول. ويجب أن يتوقف استخدام التدابير القسرية الانفرادية كأداة للسياسة الخارجية.

ومن الضروري إنهاء العنف واحترام الحياة وتعزيز الحوار والتعاون. ومن الضروري التأكيد على التعليم ونقل قيم السلام. ويتطلب تعزيز وإرساء ثقافة السلام إدانة جميع الأعمال والوسائل والممارسات الإرهابية، بما في ذلك إرهاب الدولة، واتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة هذه الآفة.

إن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عمل من أجل السلام. لقد أشارت هذه الجمعية إلى ذلك من خلال قرار سنوي اتخذ بأغلبية ساحقة لمدة ٢٨ عامًا. ولا يمكن أن توجد ثقافة سلام حقيقية عندما تشن حكومة الولايات المتحدة حملة جديدة من التشهير بكوبا وتشويه سمعتها في إطار سياستها العدائية المتزايدة تجاه بلدنا. وتلك الحملة مدفوعة بالفشل السياسي في محاولة جعل الكوبيين يستسلمون بتشديد الحصار الاقتصادي وحرماننا من الوقود، على خلفية قدرة شعبنا الواضحة على المقاومة. إننا ندين أعمال سفارة الولايات المتحدة في كوبا، التي يتلقى المرتزقة

منها تعليماتهم وتمويلهم للتحريض على العنف والإخلال بالنظام العام وتحدي إنفاذ القانون.

وستفشل الأشكال الجديدة للعدوان على كوبا مثلما فشلت سياسة الحصار على مدى السنوات الستين الماضية. ونحن الكوبيون نؤكد من جديد التزامنا بالسلام وتعزيز ثقافة السلام. ونعيد التأكيد على القوة والأثر الكاملين لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام تابعة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. ونرى أن السلام شرط مسبق ضروري لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.

السيد العسيري (المملكة العربية السعودية): أولا أتقدم بالشكر الجزيل لكم، السيدة الرئيسة، على طرح هذا الموضوع الهام ولوفد بنغلاديش الصديق على جهوده الملموسة في تقديم هذا القرار A/74/L.23. وسأحاول أن اختصر.

إن البند ١٥ من جدول أعمال الجمعية العامة، المعنون ”ثقافة السلام“، عنوان كبير وشامل كمبدأ من المبادئ التي يستند إليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني. فأصبح ديدن منظمتنا العتيدة الحفاظ على والأمن والسلم الدوليين والعمل على منع كل ما من شأنه تعكير صفو العلاقات الدولية بين الدول. وقد برز بوضوح، خلال العقدين الماضيين، توافق ومشاركة أوسع نطاقا عبر منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز السلام والحفاظ عليه، من خلال الحوار بين الثقافات والأديان.

وحفز إعلان الجمعية العام عام ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام توافقا دوليا في الآراء بشأن الترويج لمجموعة من القيم والمواقف والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة القائمة على الاحترام ونبذ العنف وتعزيز حقوق الإنسان. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أصبح الترابط بين السلام والتنمية المستدامة قاسما مشتركا.

ومع ذلك، فإن عالم اليوم الذي يتسم بالتعددية والتنوع يزداد تعقيدا أيضا مع الاستخدام السيئ والسلبي لقنوات ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة أو ما يسمى بالإعلام الجديد، مما سيؤدي لا محالة إلى المزيد من تفشي أمراض الكراهية والعنف وكراهية الأجانب، بالتالي الانزلاق إلى هوة الإرهاب البغيض الذي عطل عجلة التنمية المستدامة وجعل التعليم في بعض الأقاليم شبه مستحيل وأوقف جهود ومسارات السلام عبر الحض على الكراهية والعنف وعدم الاعتراف بالآخر، العكس صحيح عند استخدام قنوات ومنصات التواصل الاجتماعي إيجابيا وبشكل سليم.

لقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي، لإرساء السلام في العالم اليوم، اتباع سياسات وطرائق تتسم بالشمولية والتكامل وتفعيل العناصر الوقائية وتكريس سبل التعايش والتفاهم والحوار مع الآخر وضرورة مشاركة هذه القيم مع الأجيال الناشئة عبر قنوات التعليم وإبرازها إعلاميا في جميع وسائل الإعلام وضرورة العمل على الترويج للفهم المتبادل والتنوع الثقافي الإثني واللغوي والديني، الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر في تسوية النزاعات أو تجنب نشوبها من الأساس، تعزيز الازدهار الاقتصادي والحفاظ على مكتسبات التنمية والمضي في تنفيذ خططها ودعم النمو الاقتصادي الشامل.

كما إن مشاركة النساء والشباب في الدفع بالجهود الدولية لتحقيق الغايات المنشودة والمبادرات الرامية إلى تحقيق وبناء السلام المستدام، أمر في غاية الأهمية في المجتمع الحديث، حيث يجب إشراكهم في تحديد العوائق والحلول المرتبطة بصانعي السلام الشباب. كما تجب دعوتهم إلى المنتديات والفضاءات والمؤتمرات التي تهتم بصنع وبناء السلام والاستماع لصوتهم والأخذ بمقترحاتهم والعمل على بلورتها على الأرض.

لقد خطا بلدي خطوات كبيرة وجبارة نحو بناء السلام واستدامته وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والحيلولة

دون وقوعها قدر المستطاع، أو الحد من استفحالها وتداعياتها. وينطلق بلدي في ذلك من إدراكه وفهمه العميق وتطبيقه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومن مبادئ سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية وإيمانا من قيادتنا الحكيمة على مر العصور بتحقيق مبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،

واستشعارا من بلدي لدوره الفاعل على الساحة السياسية إقليميا ودوليا ومكانته الإسلامية حيث شرفه الله بخدمة الحرفين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وأيضا ثقله الاقتصادي الذي يجعله في صدارة الدول المنتجة للبترول وأول الدول التي تنتهج سياسة المحافظة على استقرار أسواق النفط وضمان انسيابية إمداداته ووصوله إلى الأسواق العالمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أنشأت المملكة العربية السعودية مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا، الذي تم تدشينه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بحضور طيف واسع من كبار ممثلي الأديان والثقافات المختلفة. ويمثل المركز انطلاقة تاريخية نحو حوار إنساني هادف ومسؤول يستند إلى تعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، هذا هو لب الرسالات السماوية والثقافات الإنسانية. والمأمول من هذا المركز أن يكون الباعث لحوارات مستنيرة تتناول القضايا التي تشغل اهتمامات المجتمعات الإنسانية قاطبة، التي كانت، في كثير من الأحيان، سببا في حروب طاحنة وصراعات دامية وجرائم بشعة، فضلا عن التطرف وموجات العنف والإرهاب.

كما يهدف إلى تعزيز دور الأسرة في المجتمع الإنساني والعمل على منع تفككها وإعادة الالتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية. ولنا أن نتصور حال مجتمعاتنا نتيجة انتشار الظلم والفساد واتساع دائرة الآفات الاجتماعية والصحية والبيئية والأزمات الاقتصادية وكراهية الأجانب والاتجار بالبشر وشيوع الجريمة على نحو غير مسبوق وطرق غير معهودة جعلت من طفوها على السطح باعثا أساسيا لإنشاء بلدي هذا المركز العالمي الذي نتمنى أن يسهم في ردم الهوة العميقة بين مكونات المجتمع الإنساني وتحقيق الغايات الإنسانية النبيلة التي تحرص عليها المملكة العربية السعودية في كل زمان ومكان.

السيد غاليغوس شيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لقد احتفلنا، في المنتدى الرفيع المستوى المعني بثقافة السلام الذي عقد في ١٣ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، اللذين نؤكد على تنفيذهما ومتابعتهما من خلال مشروع القرار A/74/L.23، الذي تتشرف إكوادور بالمشاركة في تقديمه مرة أخرى. وقد ركزت، في المنتدى، على ثقافة السلام بوصفها السبيل المستدام الوحيد أمام الدول لتسلكه، مع الإشارة إلى نزع السلاح الشامل ورفض بلدي لجميع أشكال الاحتلال والعدوان العسكريين.

وأُذكر اليوم بالإعلان الوارد في الميثاق التأسيسي لليونسكو الذي ينص على أنه لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام. فهل توجد طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضع ميثاق الأمم المتحدة أفضل من بناء عالم أكثر سلما؟ وسيكتسي العام المقبل أهمية بالغة ليس بسبب الاحتفالات التاريخية التي ستقام فحسب، بل أيضا لأنه سيتيح لنا فرصة لتحديث وتحسين هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، بالتالي في جميع أنحاء العالم.

كما سيُعقد في العام المقبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، ستوقع أغلبية كبيرة من الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الأمر الذي سيكون بمثابة حافز لإضفاء الطابع العالمي عليها. ومن المرجح أيضا أن يزداد تعزيز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي منطقة سلمية وخالية من الأسلحة النووية، بأن تصبح منطقة خالية من التجارب النووية. كما سنبدأ في عام ٢٠٢٠ العد التنازلي لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فكيف يمكننا توطيد السلام في العالم إن لم نحقق التنمية، في الوقت نفسه، كيف يمكننا تحقيق التنمية من دون ثقافة السلام؟

إذا كان ثمة شيء قد تغير منذ اعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، قبل ٢٠ عاما، فإنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا السبب، شرفت، في أيلول/سبتمبر خلال الحوار التفاعلي غير الرسمي في المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، بترؤس مناقشة بشأن وسائط الإعلام الرقمية باعتبارها سلاحا جديدا في عصرنا الحديث. واتفقنا جميعا على ضرورة تقييم جهودنا من أجل بناء قدر أكبر من التسامح وتعزيز الاحترام بين بلداننا وداخلها. وفي النهاية، خلصنا إلى أن وسائط الإعلام الرقمية يمكن في الواقع أن تُستخدم كسلاح، لكنها يمكن أيضا أن تكون أداة عظيمة لنشر ثقافة السلام واللاعنف. ومن واجبنا التصدي للتحديات القائمة ووقف انتشار خطاب الكراهية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. ولهذا السبب، أسلط الضوء بصفة خاصة على الفقرة ١٩ من مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة في هذا الصباح، التي تشير إلى الاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتنفيذ برنامج العمل. فكلما زاد استخدام وسائل الإعلام الرقمية في نشر خطاب الكراهية، زادت حاجتنا إلى استخدام وسائل الإعلام الرقمية للتصدي لذلك. ويجب أن نتغلب على الخطاب الهدّام وأن نبني مجتمعات أكثر شمولا.

إن مفهوم ثقافة السلام جزء لا يتجزأ من دستور إكوادور. غير أن ذلك لا يكفي في مواجهة العنف الشديد والجريمة المنظمة. وإذا أردنا أن نحقق السلام، فيجب ألا نكتفي بتجديد وتنشيط التزاماتنا بالقيام بذلك كل يوم، بل يجب أيضا أن نعبئ جهود شعوبنا لتوطيده والدفاع عنه. ففي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، شهدت إكوادور ارتكاب أعمال عنف شديد وقد سارعتُ بإدانة تلك الأعمال أمام حركة بلدان عدم الانحياز وفي المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن (انظر S/PV.8668 (Resumption 1)) وفي الجمعية العامة. ولكن بحلول يوم غد، سيكون قد انقضى شهران منذ أن بلغ العنف ذروته. وفي هذا الصدد، أود أن أطلع الجمعية على بعض التفاصيل البالغة الأهمية عن تلك الفترة، التي أجبرتنا على التركيز بشكل أكبر على تعزيز ثقافة السلام.

لقد أُغلقت الطرق الرئيسية المؤدية إلى منطقة الأنديز، سرعان ما عانت المراكز الحضرية الرئيسية من نقص الغذاء والدواء وأصبح سكانها غير قادرين على التنقل عن طريق البر. واضطرت إكوادور إلى نقل المؤن جوا إلى مدنها ذات الكثافة السكانية الكبيرة، في حين انقطعت إمدادات مياه الشرب في عدة مواقع. لقد كان المتطرفون العنيفون يحاولون عزل السكان وإرهابهم. وتعرضت القاعدة العسكرية في لا بالبينا للهجوم. وكان هناك قدر كبير من التنسيق والإعداد التكتيكي للقيام بأعمال العنف الشديد تلك. واستعان الجناة بتقنيات حرب العصابات في المناطق الحضرية، مستخدمين الدروع والأسلحة المنزلية الصنع والتي أنتجوها بكميات كبيرة. واستخدم العديد من المجرمين أقنعة واقية من الغاز واعتمروا خوذات واقية، نسقوا احتلالهم للمواقع الاستراتيجية ومراكز النقل العابر في العاصمة. ونشروا رسائل تدعو إلى التمرد على نطاق واسع وتقوض السلام وتسعى إلى زعزعة استقرار الحكومة.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدان المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية الأعمال المدمرة التي ارتُكبت وحشد دعم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحكومة إكوادور ونوه بالجهود الرامية إلى استعادة السلام الاجتماعي. كما حث حكومة إكوادور وشعبها على مواصلة الدفاع بقوة عن النظام الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، التي تشكل أفضل الضمانات للسلام والتقدم الاجتماعي في أي مجتمع

حر. فلا يمكننا أن نكافح الكراهية بمزيد من الكراهية؛ بل يجب أن نفعل ذلك من خلال المؤسسات ومن خلال الترويج لثقافة السلام باستمرار. وقد أوضحت إكوادور، هنا في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية على السواء، أن قوات الأمن الإكوادورية لم تستخدم أي أسلحة فتاكة في مواجهة التطرف العنيف.

وعودة إلى موضوع تكنولوجيات المعلومات، فإن فترة العنف هذه شهدت أيضا نشر معلومات كاذبة، مما أدى إلى تفاقم العنف والتسبب في أضرار لا يمكن إصلاحها. وقد أتيحت للدول الأعضاء فرصة في الأسبوع الماضي للتفكير في الكيفية التي ينبغي أن نمضي بها قدما في تعزيز الديمقراطية على شبكة الإنترنت والاستخدام المسؤول للفضاء الإلكتروني والمعلومات. ونتحمل جميعا بلا استثناء المسؤولية عن ضمان ذلك. وتعترف إكوادور، بوصفها بلدا ينعم بالسلام، بالحق في التنمية وبالحق في السلام وتروج لهما بوصفهما من حقوق الإنسان، التي يعزز أحدها الآخر. وبالنسبة لإكوادور، يصادف اليوم مرور ٦٠ يوما على انتصار الحوار على العنف وانتصار المؤسسات والسلام على الكراهية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الجهود الرامية إلى إرساء ثقافة السلام على الصعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، شاركنا في تقديم مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة اليوم إلى الجمعية العامة للنظر فيها (A/74/L.23 و A/74/L.24 و A/74/L.25) وسنؤيد تنفيذها.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”تشجيع ثقافة السلام، الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ (A/74/476)، الذي يشدد فيه على منع التطرف العنيف، فضلا عن استخدام الوساطة والحوار بوصفهما وسيلتين هامتين للإسهام في السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة صادقة بالأمين العام على ما يبديه من إنكار الذات وتفان على رأس منظمتنا في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام.

إن ثقافة السلام هي علة وجود منظمتنا ذاتها لأنها تجسد الركائز الثلاث التي توجه عمل الأمم المتحدة، ألا وهي، التنمية، السلام والأمن، حقوق الإنسان. ولا تزال المملكة المغربية، بوصفها جهة فاعلة واعية ومسؤولة ونشطة داخل المجتمع الدولي، مقتنعة بأن تعزيز تعددية الأطراف واتخاذ إجراءات متسقة وجماعية في منظمتنا لصالح الحوار والتعددية والاحترام المتبادل أمر ضروري لمواجهة التحديات العديدة التي يواجهها عالمنا حاليا، لا سيما تصاعد النزاعات الأيديولوجية والتعصب والمشاعر القومية والعنف والتطرف.

وتفخر المملكة المغربية، بوصفها ملتقى لتفاعل مختلف الثقافات والحضارات، بتقاليدها الموروثة عن الأجداد في تشجيع الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات. واحترام التنوع الثقافي والديني جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية ومتأصل في الوعي الجمعي للمجتمع المغربي. ولطالما تعايشت المساجد والمعابد والكنائس في مختلف مدن المملكة المغربية باحترام. وعلى الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، تعمل المملكة المغربية، بتوجيه من صاحب الجلالة الملك محمد السادس – نصره الله – بلا كلل لتعزيز قيم السلام والوئام والتفاهم المتبادل واحترام التنوع الثقافي والديني. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه تلبية لدعوة من أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، زار قداسة البابا فرنسيس المغرب يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس. وكانت تلك الزيارة البابوية التاريخية، هي الزيارة الثانية بعد زيارة البابا يوحنا بولس الثاني في عام ١٩٨٥، بمثابة شهادة قوية وواضحة على الدور الرائد الذي يضطلع به المغرب في تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين مختلف الأديان والثقافات.

إن التعليم حصن ووسيلة أساسية لمكافحة آفة التمييز القائم على الكراهية والتطرف. ولهذا السبب، يكتسي التعليم

أهمية بالغة بالنسبة للمغرب. وفي هذا الصدد، فإن نظام التعليم المغربي يغرس في الأطفال، منذ سن مبكرة جدا، فضائل الاحترام والانفتاح والتنوع وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يجري استعراض الكتب المدرسية والمناهج الدراسية بصورة منهجية ودورية لتضمينها القيم التي تعزز التعايش المنسجم مع الآخرين والتسامح معهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جهود اليونسكو الرامية إلى تشجيع التعليم ونشر ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم.

وبالمثل، من أجل تسليط الضوء على القيم العادلة والنبيلة والمحترمة للإسلام، فضلا عن مكافحة جميع أشكال التشدد والتطرف، تنفذ المملكة مبادرات مختلفة مثل إصلاح المناهج الدراسية المتعلقة بالدين وتحسين التعليم الديني وتعزيز التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة، لا سيما في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المغرب، بتوجيه من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ”مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة“ و ”معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات“ للدعاة من الرجال والنساء. وفي هذا السياق، توفر المملكة المغربية تدريبا متعدد الأبعاد لمئات الدعاة من عدد كبير من البلدان الأفريقية والعربية والأوروبية.

وعلاوة على ذلك، يتشرف المغرب ويفخر بدعمه ومساهمته الكبيرة في اعتماد وتنفيذ خطط العمل والوثائق والقرارات التي تشكل حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة ومبادراتها الرامية إلى تحقيق تعزيز ثقافة السلام ومكافحة جميع أشكال التمييز والتهميش. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ما يلي:

أولا، تولي المملكة المغربية أهمية كبيرة لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد الآخرين وكراهيتهم ورفضهم، بما في ذلك كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية. وهكذا شارك المغرب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم اجتماعات دولية أسفرت عن اعتماد خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف.

ثانياً، شارك المغرب بشكل إيجابي في صياغة وتنفيذ خطة عمل القيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية، التي أطلقها الأمين العام في يوليو/تموز ٢٠١٧.

ثالثا، ساهم بلدي في وضع وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بحماية المواقع الدينية، التي صيغت تحت قيادة السيد ميغيل أنخيل موراتينوس الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، خطة العمل المتعلقة بخطاب الكراهية، التي صيغت تحت قيادة السيد أداما دييِنغ المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد موراتينوس والسيد دييِنغ عن تهاني المغرب الحارة على جهودهما الدؤوبة وإنجازاتهما الملموسة في تنفيذ ولايتيهما الحاسمتين للأمم المتحدة ولأؤكد لهما كامل دعم بلدي لذلك.

رابعاً، استضاف المغرب في عام ٢٠١٦ مؤتمراً دولياً شارك فيه مئات من الزعماء الدينين والسياسيين وقادة المجتمع المدني من ١٢٠ بلداً، أسفر عن اعتماد إعلان مراكش بشأن حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، الذي يشكل مرجعا في هذا المجال.

خامسا، حثّ المغرب الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه على اتخاذ القرار ٣٢٨/٧٣، الذي عرضه بلدي، المعنون ”النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية“. وقد شاركت في تقديم القرار ٩٠ دولة عضوا، نشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها له.

وترحّب المملكة المغربية ترحيبا حارا بالجهود التي يبذلها تحالف الأمم المتحدة للحضارات لتعزيز الحوار بين الثقافات وزيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان

والمعتقدات. ويعمل المغرب، بوصفه عضوا مؤسسا للتحالف، على تعزيز التفاهم والإثراء الثقافي والديني ولا يدخر وسعا لتعزيز حوار السلام الذي يسمح بتنامي التآزر الحقيقي داخل المجتمع الدولي. وتدرك المملكة المغربية الدور الأساسي لتحالف الحضارات في هذا السياق، لذلك يسرها ويشرفها أن تستضيف المنتدى العالمي التاسع للتحالف في عام ٢٠٢٠. ويتشرف بلدي أكثر بأنها ستكون المرة الأولى التي يعقد فيها المنتدى في أفريقيا.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): بعد مضي عقدين على اعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام في عام ١٩٩٩، تغدو هذه المناسبة بالتأكيد سببا للابتهاج، كما تتيح فرصة أنسب لإعادة تقييم المسار الذي حددناه لأنفسنا لتحقيق عالم أكثر سلاما واستدامة وإنصافا وشمولا.

وترحّب بنما بالتوصيات الواردة في تقريري الأمين العام ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ (A/74/195) و”تشجيع ثقافة السلام، الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ (A/74/476)، اللذين يؤكدان قيمة التعاون المتعدد الأطراف في جهود المجتمع الدولي في التصدي بفعالية للمشاكل المترابطة المتمثلة في الاستقطاب والتعصّب والتطرف العنيف والإرهاب. وتؤيد بنما، كمبدأ من مبادئ سياستنا الخارجية، الحوار وبناء توافق الآراء، فضلا عن التعاون والوساطة وتعددية الأطراف بوصفها أدوات لتعزيز السلام والتفاهم.

وترحب بنما بنداء الأمين العام بشأن ضرورة الاستفادة من إبداع الشباب وطاقتهم في مواجهة تلك التحديات. وبهذه الرؤية، يلتزم بلدي بالجهود العالمية لمكافحة التطرف، لا سيما بالنظر إلى التهديد الذي يشكله على الأطفال والشباب بصفة خاصة. ولهذا الغرض، نؤمن إيمانا راسخا بالتعليم بوصفه الأداة الرئيسية لمنع السلوك المتعصب والتوعية العامة به ومنع استخدام خطاب الكراهية والتطرف وانتشاره.

ونحن ملتزمون، بوصفنا بلدا يضم عددا كبيرا من الشباب، بالاستثمار في التنمية الاجتماعية لشبابنا كأولوية حتى يتمكنوا من تنمية قدراتهم بالكامل. إن دخولهم العالم الأكاديمي و/أو عالم العمل مسلّحين بالتفكير الناقد يحد من الأثر الخدَّاع للتيارات المعادية للأجانب والمتطرفة والعنيفة التي يواجهها شبابنا اليوم. ونسلم أيضا بالدور الحاسم الذي تؤديه الرياضة في بناء مجتمعات سلمية، لذلك نشعر بالامتنان لقيادة بنغلاديش في النهوض بمشروع القرار A/74/L.24، الذي يعلن اليوم العالمي للشطرنج.

لقد تميز هذا العام بسلسلة من الأحداث المتصلة بالتطرف العنيف والقومية المتطرفة، مما يبرز الحاجة إلى التغلب على العقبات التي نواجهها من أجل منع الشباب من التعرض للمعلومات التي تعزز الأيديولوجيات الزائفة والقومية المتطرفة والسلوك العنيف، التي لا مكان لها في عالم متزايد التعددية والتنوع. وبوصفنا بلدا متعدد الأعراق والثقافات يؤمن إيمانا راسخا باحترام حقوق الإنسان والتنوع والتعايش بين المعتقدات الدينية، فإننا نرحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان بوصفه أحد أعمدة تعزيز الإدماج والسلام والتنمية، بالتالي تعزيز مجتمعات أكثر تسامحا.

ونرحّب أيضا بالإجراءات التي تروج لها الأمم المتحدة لصالح التواصل المفتوح والسلس مع كبرى شركات التكنولوجيا والشبكات الاجتماعية بغية إيجاد سبل للحد من خطاب الكراهية والمحتوى المتطرف على شبكة الإنترنت. ونسلّم بأن العنف اليوم لا يُرتكب بالأسلحة فحسب، بل أيضا في العالم الافتراضي وعلى نطاق مثير للجزع في قطاعات المجتمع الضعيفة، دون تمييز بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذلك يؤيد بلدي النشر الواسع النطاق لاستراتيجية إدارة الاتصالات العالمية والعمل الذي تضطلع به وكالات مثل اليونسكو ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن الحملات الرامية إلى تعزيز السلام ومكافحة كراهية الأجانب والكره والتضليل والوصم.

وترى بنما أن الاستثمار الاجتماعي يحول دون نشوب النزاعات ويعزز السلام. وبوصفنا بلدا تم تجريده من السلاح منذ عام ١٩٩٠، فقد ركزنا في استثمار الموارد على القطاعات التي توفر فرصا أكبر لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، بالتالي المساهمة بطريقة شاملة في السلام الإقليمي والعالمي.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أنني أعيد التأكيد، بمشاركتنا في تقديم مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة علينا اليوم، على التزام بلدي الراسخ بالإجراءات العالمية الرامية إلى التنفيذ الفعال للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وندرك أن السلام هو أساس التنمية وأن التعليم الجيد لأطفالنا ومراهقينا سيقود إلى القضاء على الإرهاب المتطرف خلال هذا العقد من العمل، الأمر الذي سيتطلب بذل جهود متضافرة تجمع بين الإجراءات الوطنية والنظام المتعدد الأطراف المصمم على تحقيق نتائج ملموسة وضمان عدم تطبيع العنف، ناهيكم عن إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل عن بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ (A/74/476). لقد طلبت الجمعية العامة إعداد هذا التقرير في قرارها ١٢٩/٧٣، بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي قدمت مشروعه الفلبين وباكستان. ويشدد مشروع قرار هذا العام (A/74/L.25) على أن فضائل السلام والوئام والتعاون والإخاء هي القواسم المشتركة بين جميع الأديان والثقافات والحضارات. ونظل ملتزمين بتعزيز ثقافة السلام على الصعيدين الوطني والعالمي.

إن باكستان مجتمع تعددي متعدد الثقافات والأعراق. وقد أعلن الأب المؤسس لدولتنا أن الدولة لا شأن لها بدين المواطن أو انتمائه الطبقي أو عقيدته. ومن الأمثلة الرئيسية على سياسة باكستان مبادرة رئيس الوزراء عمران خان لفتح ممر كرتاربور صهيب بين الهند وباكستان، التي مكّنت الطائفة السيخية في الهند وفي جميع أنحاء العالم من زيارة أحد أقدس مواقعها دون أي متطلبات للحصول على تأشيرة دخول.

وللأسف، يبدو أننا لا نزال ندور في فلك خطاب الكراهية وأيديولوجيات التفوق العنصري والمعتقدات الفاشية الجديدة والتزمت والتعصب وكره الأجانب. وعادت معاداة السامية للظهور من جديد. والأكثر انتشارا من ذلك هي ظاهرة كراهية الإسلام.

فبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تحولت الحرب على الإرهاب إلى حرب على الإسلام. وتبرر المعادلة الخبيثة التي تساوي بين الإسلام والإرهاب التمييز ضد المسلمين كأفراد ومجتمعات ودول بأسرها. وقد بررت سلسلة من الغزوات الأجنبية للعالم الإسلامي. كما بررت حرمان الشعبين الفلسطيني والكشميري من العدالة وتقرير المصير.

لقد اتخذت كراهية الإسلام اليوم بعدًا مدمرا في الهند. إن المنظمة الأم لحزب بهاراتيا جناتا الحاكم هي ”راشتريا سوايامسيفاك سانغ“، هي منظمة فاشية تم إنشاؤها قبل ١٠٠ عام تقريبًا. وقد أيد مؤسسها غوالكار هدف هتلر المتمثل في ”تطهير“ العرق الآري من خلال القضاء على اليهود. وقد دعا إلى تطهير مماثل للسكان الهندوس الآريين في الهند من المسلمين والأقليات الأخرى. وتعمل عصابات ”راشتريا سوايامسيفاك سانغ“ من البلطجية العنيفين وتأتي بتصرفات على غرار ما كانت تقوم به مجموعة ”أصحاب القمصان البنية“ (كتيبة العاصفة) الموالية لهتلر. وأحد أعضاء ”راشتريا سوايامسيفاك سانغ“ هو الذي اغتال المهاتما غاندي. في عام ١٩٩٢ ودمرت مجموعة من الغوغاء تابعة لتلك المنظمة المسجد البابرى التاريخي في أيوديا. وفي الشهر الماضي، سلمت المحكمة العليا الهندية موقع المسجد لنفس أولئك الأشخاص الذين دمروه لبناء معبد هندوسي.

وفي عام ١٩٩٢ أيضًا، قُتل الآلاف من المسلمين في مومباي، التي كانت تُعرف آنذاك باسم بومباي، على أيدي غوغاء من المتطرفين الهندوس. وهناك أدلة كثيرة على أن السيد مودي، هو عضو مدى الحياة في ”راشتريا سوايامسيفاك سانغ“، كان العقل المدبر في عام ٢٠٠٢ وراء مذبحة راح ضحيتها ٢ ٠٠٠ رجل وامرأة وطفل من المسلمين عندما كان يشغل منصب رئيس وزراء ولاية غوجارات. ومن بين الشعارات المخيفة التي تُسمع في مسيرات راشتريا سوايامسيفاك سانغ ”المكان الوحيد للمسلم هو المقبرة أو باكستان“.

وينفذ حزب بهاراتيا جناتا – راشتريا سوايامسيفاك سانغ بالفعل خطته للتطهير العرقي في أنحاء عديدة من الهند. ففي ولاية آسام، جرى تجريد مليوني مسلم ومسيحي من الجنسية الهندية بشكل تعسفي. ويتم احتجاز الآلاف في معسكرات الاعتقال. ومن المقرر تطبيق تسجيل الجنسية الجديد هذا في جميع أنحاء الهند. ويوم أمس، صادق البرلمان الهندي على قانون معاد للمسلمين بشكل سافر يُسمى ”تعديل قانون المواطنة“ الذي ينص على منح الجنسية للجميع في الهند باستثناء المسلمين.

ويُقتل المسلمون بشكل عشوائي في جميع أنحاء الهند مع الإفلات التام من العقاب على أيدي حراس البقر والمتطرفين من الهندوس. ويتعرض الصحفيون ووسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة وحتى السياسيون المعارضون في الهند للترهيب والإكراه على الصمت إزاء ما يحدث أو حتى، هو الأسوأ من ذلك، على التواطؤ.

وقد قرر حزب بهاراتيا جناتا – راشتريا سوايامسيفاك سانغ الآن فرض ما يسميانه ”حلاً نهائيًا“ لمسألة جامو وكشمير دون أي خجل من اختيار هذه العبارة المشؤومة. وبعد إلغاء الهياكل التشريعية في كشمير المحتلة وفرض الحكم المباشر لنيودلهي، غيرت حكومة حزب بهاراتيا جناتا – راشتريا سوايامسيفاك سانغ في ٥ آب/أغسطس مادتين في الدستور الهندي لإنهاء المركز الخاص لولاية جامو وكشمير وما تتمتع به من حكم ذاتي، قسمت الولاية إلى إقليمين ورفعت الحظر عن استقدام مستوطنين خارجيين بهدف تحويل جامو وكشمير من ولاية ذات غالبية مسلمة إلى إقليم ذي أغلبية هندوسية. وبموجب الأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن هذه التدابير لاغية وباطلة.

وتحسبا من الهند لاندلاع ثورة شعبية في كشمير، فقد أضافت ١٨٠ ٠٠٠ جندي إلى ٧٠٠ ٠٠٠ متمركزين بالفعل في كشمير المحتلة قبل ٥ آب/أغسطس. وفُرض حظر التجول على مدار الساعة وجرى قطع الاتصالات بالكامل. وأُلقي القبض على الآلاف من الزعماء والناشطين السياسيين الكشميريين، بمن فيهم رئيسان سابقان للوزراء.

وبعد مرور ١٣٠ يومًا، لا تزال كشمير مغلقة بالكامل. ومنذ ٥ آب/أغسطس، فقا لبيانات الهند نفسها، تم اعتقال ٤ ٠٠٠ آخرين من القادة السياسيين والمهنيين والناشطين. ونُقل الكثيرون منهم إلى السجون في جميع أنحاء الهند. ووفقا للتقارير الواردة من كشمير المحتلة، فقد اعتُقل ٢٠ ٠٠٠ رجل وصبي ونقلوا إلى السجون في أنحاء مختلفة من الهند. وتعرض الآلاف من الصبية المختطفين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة واللاإنسانية. وغالبًا، ما يتم بث صرخات الأولاد المعذبين عبر مكبرات الصوت كأداة للتخويف. ويجري قمع المظاهرات السلمية بوحشية باستخدام البنادق التي تعمل بضغط الهواء، مما أسفر عن مقتل وتشويه العشرات من الكشميريين.

ونخشى أن تزداد حدة القمع الهندي. وسيعبر الكشميريون حتما عن غضبهم ورفضهم. وسترد القوات الهندية بلا شك بما تتسم به من وحشية. ولأسباب وجيهة، حذرت منظمة Geno-cide Watch (رصد الإبادة الجماعية)، هي واحدة من منظمات المجتمع المدني، من خطر حدوث إبادة جماعية في كشمير المحتلة.

إن تصرفات الهند تدفع منطقة جنوب آسيا إلى كارثة. ولكي تصرف الهند الانتباه عن قمعها، فإنها ربما تنفذ عملية ”علم

زائف‘‘ أخرى لتبرير شن المزيد من العدوان على باكستان. وقد هدد قائد الجيش الهندي مرارا بشن الحرب. وتكلم عن جدوى خوض ’’حرب محدودة‘‘ في ظل التهديد النووي. وفي ١٦ آب/أغسطس، جه وزير الدفاع الهندي تهديدا نوويا مقَنَّعا إلى حد ما ضد باكستان. وأصدرت الهند خرائط جديدة تبين الجزء الذي تحتله الهند من جامو وكشمير والجزء الذي تديره باكستان كليهما كجزء من الهند. كما ازدادت انتهاكات الهند لوقف إطلاق النار. وقد لاحظنا في الأيام الأخيرة تحركات خطيرة للجيش الهندي على طول خط المراقبة في كشمير. إن باكستان لا تريد الدخول في حرب مع الهند، لكن إذا شنت الهند هجوما آخر على باكستان، فإننا سنرد بقوة وفعالية.

لقد حان الوقت لكي يستيقظ المجتمع الدولي لمواجهة الخطر الواضح والداهم ويتدخل لنزع فتيل هذه الأزمة التي تثيرها الهند. إن الأمم المتحدة طرف في نزاع جامو وكشمير. وهي ملزمة بضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جامو وكشمير. وتقع على عاتقها مسؤولية حماية حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميري، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. ونأمل أن يتصرف العالم قبل فوات الأوان من أجل السلام والآلاف – وربما الملايين – من الكشميريين والباكستانيين والهنود الذين قد يموتون في النزاع.

السيدة أنوار (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد بروني دار السلام البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويسر بروني دار السلام أن تشارك مرة أخرى في تقديم مشاريع القرارات التقليدية (A/74/L.23 و A/74/L.24 و A/74/L.25) في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونشكر وفود باكستان وبنغلاديش والفلبين على عملها الممتاز، ونهنئ أرمينيا على مبادرتها. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للنظرة المتعمقة والتوصيات القيمة التي وردت في تقريري الأمين العام (A/74/195 و A/74/476) عن هذا البند من جدول الأعمال.

لقد مرت ٢٠ سنة على اعتمادنا الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وتعتقد بروني دار السلام – على خلفية الطبيعة السريعة التطور للإرهاب والتطرف العنيف وما يشكلانه من تهديد متزايد، فضلا عن الزيادة المثيرة للجزع في خطاب الكراهية – أن هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز ثقافة السلام واللاعنف ومكافحة التعصب لا يزال يكتسي ذات القدر من الأهمية. وأود أن أشاطركم بإيجاز كيف نمضي قدما بالجهود الوطنية، فضلا عن التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

لقد كانت بروني دار السلام مباركة للغاية بوصفها دولة مسالمة ومتناغمة ومزدهرة. إن غرس ثقافة السلام والتفاهم أمر حيوي لتاريخنا الغني وتقاليدنا وينبع من قيمنا المجتمعية القوية، مع التركيز على مركزية مؤسسة الأسرة. ويُعلَّم سكان بروني منذ مراحل الحياة الأولى – مع وضع أهمية الاستثمار في الشباب بوصفهم عناصر فاعلة في بناء عالم يسوده السلام في الاعتبار – قيم الاحترام وأن يحترموا على الدوام شيوخهم وأسرهم وجيرانهم والناس من جميع مناحي الحياة، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الثقافة. وتوفير تعليم عالي الجودة وتنمية مهارات شبابنا يشكل أولوية عليا في جدول الأعمال الوطني، لا سيما في تحقيق رؤيتنا الوطنية لعام ٢٠٣٥. وبالإضافة إلى ذلك، تُدرَّس التربية المدنية إلزاميا في المدارس لتوجيه الطلاب إلى كيفية معاملة بعضهم البعض بتعاطف وتفهم والإسهام بشكل إيجابي في مجتمع متنوع ومحترم وملتزم بالقانون.

كما إن تعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات عنصر رئيسي في مجتمعنا المتعدد الأديان والمتنوع. وعلاوة على ذلك، نشجع الشمولية في مشاركتنا المجتمعية اليومية، مثل الاحتفال بالأعياد معا، مما يساعد على إقامة أواصر أسرية وأواصر صداقة دائمة، بالتالي ضمان الوئام بين الأديان والتماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد.

وتدرك بروني دار السلام، بوصفها دولة صغيرة، الحاجة إلى توخي اليقظة في مواجهة المخاطر المحتملة على سلامنا واستقرارنا وتماسكنا. ولذلك، فإننا نتخذ نهجا يشمل المجتمع ككل في منع ومكافحة خطر زرع نزعة التطرف والتطرف العنيف. ويشمل ذلك النشر المسؤول للمعلومات من خلال استخدام وسائط الإعلام والإنترنت وخطب صلاة الجمعة. ويضطلع الزعماء الدينيون والمعلمون وزعماء القرى بدور بارز في توفير تأثير إيجابي، لا سيما في التصدي للتعاليم والأيديولوجيات السلبية التي يمكن أن تخل بسلم مؤسسة الأسرة والمجتمع والدولة.

إن بروني دار السلام عضو فخور في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – وهي مجموعة متنوعة تتألف من ١٠ دول تضم أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة، لديها العديد من الأعراق والأديان واللغات والثقافات. فالوحدة في التنوع هي جوهر رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نحن نتطلع إلى إنشاء مجتمع شامل ومرن وقائم على القواعد ومحوره الإنسان وموجه نحو الناس. إن التزاماتنا المشتركة مكرسة في رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وإعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٧ بشأن ثقافة الوقاية من أجل إقامة مجتمع سلمي وشامل ومرن وصحي ومتناغم. وتظل بروني دار السلام ملتزمة بدعم الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز التسامح والتفاهم بين مختلف الأديان والحضارات.

وتشارك بروني دار السلام بنشاط في الحوارات والمؤتمرات العالمية بين الأديان، لا سيما في مجموعة أصدقاء تحالف الأمم المتحدة للحضارات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لإسهامات تحالف الحضارات، بما في ذلك خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، في ضمان سلامة العبادة في سلام، على أن يتم تعزيز قيم التعاطف والتسامح على الصعيد العالمي. ولا يفوتني أن أذكر وأعرب عن تقديرنا للمساهمات القيمة التي قدمتها اليونيسكو بوصفها الوكالة الرائدة للعقد الدولي للتقارب بين الثقافات.

وفي الختام، في ضوء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين المقبلة لإنشاء الأمم المتحدة وفي خضم التهديدات المقلقة التي تتعرض لها تعددية الأطراف، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نجدد جهودنا الجماعية لتعزيز ثقافة السلام والتسامح وأن نسعى باستمرار لفهم بعضنا البعض ونقدر الثراء في تنوعنا. وفي ذلك المسعى، يجب علينا أيضا أن نظل ملتزمين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن نطور علاقات ودية بين الأمم على أساس احترام مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، أن نعزز السلام العالمي.

السيد عليييف (جمهورية أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر وفد بنغلاديش ووفدي باكستان والفلبين على الترتيب، على جهودها الماهرة وتفانيهم وقيادتهم في تيسير المفاوضات بشأن مشروعي القرارين ذوي الصلة (A/74/L.23 و A/74/L.25) وعلى التزامه القوي بتعزيز الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات.

إن قيام الجمعية العامة باتخاذ عدد متزايد من القرارات في إطار بند جدول الأعمال ”ثقافة السلام“ بتأييد ساحق من الدول الأعضاء يشهد على الأولوية القصوى التي يوليها المجتمع الدولي لهذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، فإن مشروعي القرارين السنويين المعنونين ”متابعة إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام“ و ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ لا يزالان يحددان المعايير ويوفران التوجيه على الصعيد العالمي في هذا المجال من الأنشطة والتعاون. إن ثقافة السلام مترابطة مع أهداف التنمية المستدامة. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن جميع الثقافات والحضارات يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة، هي عوامل تمكينية حاسمة.

ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز ثقافة السلام في سياق التصدي للنزاعات، لا سيما تلك التي تتفاقم بسبب السياسات

الرامية إلى زرع الشقاق وغرس العداوة والكراهية على أسس دينية وعرقية. ولذلك، كان الحوار بين الثقافات والأديان على الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يظل، أحد السبل الهامة في إطار الأهداف الأوسع لبناء السلام وإدامة السلام والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد على الدور القيادي لليونيسكو وعلى العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في النهوض بقضية ثقافة السلام. ترحب أذربيجان بإطلاق الأمين العام، في وقت سابق من هذا العام، خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية التي أعدها تحالف الأمم المتحدة للحضارات وتوفر إطارا عمليا مقترنا بتوصيات لدعم أصحاب المصلحة المعنيين في منع الهجمات على أماكن العبادة.

واتضح من بين المبادرات التي قدمتها أذربيجان ونفذتها بنجاح أن عملية باكو أحد المحافل الدولية الرائدة لتعزيز الحوار والتنوع الثقافي. وشدد الأمين العام على أهمية دور عملية باكو في الدعوة إلى الحوار بين الثقافات في تقريره عن البند الحالي من جدول الأعمال المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين (A/72/488). وتم التشديد على ذلك الدور أيضا في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز المعقود يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في باكو. ومما يعدُّ جزءا لا يتجزأ من عملية باكو المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات الذي ما برحت تنظمه أذربيجان كل عامين منذ عام ٢٠١١ بالشراكة مع اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، منظمة السياحة العالمية ومجلس أوروبا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

ونرحب بالاعتراف الدولي المتزايد بالمنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي صار كما ورد في تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه منبرا عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات. ثم عممت الجمعية العامة ذلك التقييم الرفيع المستوى لدور المنتدى العالمي في قراريها ١٣٦/٧٢ و ١٢٩/٧٣. وتم التشديد عليه أيضا في خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية. وركز المنتدى العالمي الخامس للحوار بين الثقافات الذي عقد في باكو في أيار/مايو على الحوار بوصفه أداة للعمل على مكافحة التمييز وعدم المساواة والنزاع العنيف. وينوه التقرير الحالي للأمين العام عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام إلى أن المنتدى العالمي الخامس للحوار بين الثقافات قد تركزت أنشطته حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: إدارة التنوع، الشباب والدور القيادي المشترك بين الثقافات، التشرد والأمن البشري. و ”سعى المنتدى على وجه الخصوص إلى زيادة تأثيره كمنبر للتحفيز على اتخاذ إجراءات ملموسة، ذلك باستخدام أشكال مبتكرة وتحديد نتائج طموحة يتم تحقيقها من خلال أشكال جديدة من التعاون الاستراتيجي“ A/74/476، الفقرة ٩.

وهناك أيضا معلومات عن المنتدى العالمي الخامس للحوار بين الثقافات وردت في تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي (A/74/212) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية عملا بالقرار ١٧٠/٧٢. ومن بين مختلف الأحداث التي جرت في منتدى هذا العام عقد اجتماع فريق رؤساء المنظمات الدولية الرفيع المستوى الذي تبادل فيه المشاركون الآراء بشأن بناء أوجه التآزر والشراكات بين أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم أصحاب المصلحة النشطون في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، نظم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حدثا خاصا على هامش المنتدى بهدف عرض الممارسات الجيدة لإشراك الشباب والشراكة معهم في بناء القدرة على الصمود في التصدي للتطرف العنيف، خاصة من خلال التصدي للتمييز وعدم المساواة باتباع نهج مبتكرة.

واستضافت أذربيجان في تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر قمة باكو الثاني للزعماء الدينيين العالميين الذي حضره مشاركون

يمثلون ٧٠ بلدا. واعتمد مؤتمر القمة إعلان باكو بوصفه نتيجة ختامية له وقد شددت على دور الزعماء الدينيين في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. ومن الضروري أن يستمر دعم الأمم المتحدة للمبادرات الناجحة كهذه في مجال ثقافة السلام والتعددية الثقافية، في سياق بناء العلاقات والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة وتنفيذ الأطر والسياسات الإنمائية. ويتطلع بلدي إلى تعزيز التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

السيدة ترينباثي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن الحروب تندلع في عقول الناس ابتداء فلا مناص من تشييد حصون السلام فيها. وقد كرست هذه الكلمات في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منذ أكثر من سبعة عقود، في وقت كان قد خرج فيه العالم لتوه من ظلمات الحربين العالميتين. ومنذ ذلك الحين تزايدت الدعوة إلى ثقافة السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، لتصبح خطابا عالميا. وفي ذلك الإطار يشمل السلام ما يتجاوز كثيرا مجرد انعدام النزاع: إذ أن تعزيز التسامح ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمُثل الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والكرامة تؤدي جميعا أدوارا رئيسية.

ومن المسلّم به أن من الضروري تغيير السلوك الفردي والممارسات المؤسسية لأجل الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام. فما يبدأ بغرس السلام الداخلي والنزعة العلمية غالبا ما ينغرس في الضمير الجماعي ويتجذر في المؤسسات. ويؤدي التثقيف والتوعية أدوارا رئيسية في تلك العملية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق تنشئة الأطفال والشباب. ويعاني قطاع كبير من تلك الفئة من الفقر وعدم المساواة ويظل عرضة للتطرف والتعبئة لأعمال العنف. ونحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى استخدام التعليم الجيد والتنمية المستدامة بوصفها أدوات لمعالجة أوجه الضعف هذه. ويكتسي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أهمية محورية في ذلك الصدد. ونرحب بنجاح انعقاد المنتدى الرفيع المستوى المعني بثقافة السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. فقد أتاح لنا فرصة لإعادة تأكيد عزمنا الجماعي على إقامة شراكات واسعة النطاق لتعزيز ثقافة السلام.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها بنغلاديش لتقديم مشروع القرار المتعلق بمتابعة الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (A/74/L.23) الذي شاركت الهند في تقديمه. ويكتسي تحقيق الحوار بين الأديان والثقافات عن طريق إشراك القادة الدينيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أهمية لإقامة التضامن الفكري والأخلاقي. ونرحب بمختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بغية تحقيق تلك الغاية.

فروح التعاون هي جوهر ثقافة السلام وهي جدول أعمال لا ينبغي إساءة استخدامه أو التقليل من شأنه لأغراض الدعاية السياسية. ويجب علينا توخي الحذر بشكل خاص في الحالات التي نعلم فيها أن الثعلب قد تولى حراسة قن الدجاج. ولا ينبغي أن تكون مساعي أحد الوفود اليوم لإساءة استخدام جدول الأعمال هذا مفاجأة لأولئك الذين شهدوا مساعيه العديدة للادعاء بأنه نصير لثقافة السلام في حين أنه يسيء إلى روح التعاون بسرد قصص زائفة بغية تحقيق مكاسب سياسية. وفي واقع الأمر أن جميع آثار أعمال الإرهاب الدولي الكبرى تمر عبر ذلك البلد. ويتم تدريب الإرهابيين في ملاذاتهم الآمنة على قتل الأبرياء.

ويُعطى الأطفال والشباب أسلحة بدلا من الكتب. وتُضطَّهد النساء وتُضطَّهد الأقليات أيضا. ويهدد ذلك الإرهاب القاتل الناشئ من تلك الأراضي بزعزعة السلام العالمي. ومع ذلك، يطلق ذلك الوفد ادعاءات لا أساس لها وبهاجس مرضي فيما يتعلق بالمسائل الداخلية للآخرين. وموقفنا من هذه المسائل

معروف جيدا. فنحن نرفض بشدة تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. ولم يول المجتمع الدولي أي اهتمام لهذه الدعاية الخادعة التي تحركها الطموحات التوسعية الإقليمية. ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيظل على موقفه في ذلك الصدد.

وقد سلّمنا اليوم بأن السلام يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالمساواة بين النساء والرجال. ولا غنى عن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في السعي إلى تحقيق السلام. ويتعين علينا تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في حفظ السلام وبنائه. ويجب أن تسهم خبراتها وأولوياتها في تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ويتعين علينا ترجمة تطلعاتنا إلى أفعال على نحو متآزر. وتتيح الاحتفالات بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فرصا لإعادة تأكيد عزمنا على العمل الجماعي.

إن الهند، هي أكبر ديمقراطية في العالم، هي أيضا ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم. يعامل تراثنا الحضاري الطبيعة كمصدر للقوت، ثمة قيمة عالية للعيش في وئام مع الطبيعة. إن كتب الفيدا مستودع للتنمية الكلية للبشر في وئام مع محيطهم. وتساعد ممارسة اليوغا على تحقيق السلام الداخلي.

إن الهند موطن لعدد كبير جدا من أتباع كل من الأديان الرئيسية تقريبا في العالم. وهي تشمل الهندوسية والإسلام والمسيحية والبوذية والسيخية والجاينية والزرادشتية والعقيدة البهائية. لقد ألقى غوتام بوذا خطبته الأولى في سارناث بالهند. ولا تزال رسالته للسلام تلهم فكر الملايين وعملهم في جميع أنحاء العالم. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الـ ٥٥٠ لميلاد غورو ناناك، مؤسس السيخية. ولا تزال تعاليمه تروق لمن يعتنقون ديانات مختلفة.

إن تاريخ الهند، في جوهره، هو سرد للمحادثات بين الحضارات المختلفة. إن المبدأ الباقي لفاسودايفا كوتومباكام – أي ”العالم كله أسرة واحدة“ – قد وجّه تفاعلاتنا وتبادلنا للفكر مع العالم. ونحن في الهند نفهم أهمية بناء تحالفات بين الأديان والثقافات والجماعات العرقية. وقد أيدنا دائما جميع الجهود الرامية إلى بناء جسور التفاهم بين الأمم والشعوب والأديان والثقافات في جميع أنحاء العالم. ومع اكتساب جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام مكانة في عالم تمزقه عدم المساواة والعنف وانعدام الثقة، فإننا نظل ملتزمين التزاما عميقا بتنفيذه بالكامل.

السيدة جانسون (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر كندا أن تؤيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى النهوض بثقافة السلام. يتطلب تحقيق ثقافة السلام على الصعيد العالمي أن تسعى الدول إلى تعزيز الحوار وأن تعمل في الوقت نفسه على حماية ثقافة جميع مواطنيها والحفاظ عليها. وتقتضي المجتمعات الشاملة للجميع احترام التنوع الثقافي وتنوع الدين والمعتقد. وتؤيد كندا تعزيز التعددية الثقافية والاعتراف بالتنوع الثقافي كمصدر للإثراء المتبادل. إن الحوار الهادف عبر الهويات الثقافية والدينية ليس فكرة مجردة بالنسبة للكنديين؛ إنه واقع عملي ومعيشي يحدث على المستوى الشعبي، بين الجيران والأسر والطلاب والزملاء.

تبرز مشاريع القرارات التي ننظر فيها اليوم جوانب مختلفة من جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام. ونود أن نشكر أرمينيا وباكستان وبنغلاديش والفلبين على قيادتها في تقديم مشاريع القرارات ذات الصلة.

أيدت كندا، في مشروع القرار A/74/L.24، بشأن ”اليوم العالمي للشطرنج“، إدراج أرمينيا صياغة تعترف بأهمية تكافؤ الفرص للنساء والفتيات في الأنشطة الرياضية والترفيهية. ويساعد ضمان وصول المرأة إلى الفرص على دعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومنصفة في المجتمعات.

كما تشكر كندا زملاءنا من بنغلاديش على جهودهم بشأن مشروع القرار A/74/L.23، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان

وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“، على التزامهم الطويل الأمد بالنهوض بثقافة السلام. في أيلول/سبتمبر الماضي، انضمت سفيرة كندا لشؤون المرأة والسلام والأمن، جاكلين أونيل، إلى المنتدى الرفيع المستوى المعني بثقافة السلام في الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان وبرنامج العمل، حيث سلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى مشاركة المزيد من النساء ودخولهن في المحادثات حول السلام والأمن. ويسرنا أن مشروع القرار هذا، شأنه شأن سابقيه، يعترف بدور المرأة والشباب في بناء ثقافة السلام، كذلك في منع نشوب النزاعات وحلها وحالات ما بعد النزاع.

ونود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لباكستان والفلبين على قيادتهما لمشروع القرار A/74/L.25، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“. ويؤكد مشروع القرار هذا أن الحوار القائم على الاحترام يبني التفاهم ويعزز الإدماج ويضع الأساس لثقافة السلام.

ونود بصفة خاصة أن نؤكد على أهمية دعوة مشروع القرار إلى المصالحة بوصفها مفتاح ثقافة السلام. تهدف عملية المصالحة الوطنية الجارية في كندا إلى تجديد علاقة كندا بالشعوب الأصلية، هي مستوحاة من معاهدات الصداقة والسلام التاريخية. إن ماضي كندا ليس خاليا من النزاع، لا يمكن لكندا أن تمضي قدما إذا استمر تخلف الشعوب الأصلية عن الركب. نحن نؤمن إيمانا قويا بأن للشعوب الأصلية الحق في المشاركة والاستماع إليها في القرارات التي تؤثر عليها على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. لا يمكن تحقيق عالم أكثر سلما وازدهارا من دون المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية.

وبناء ثقافة سلام تقوم على الإدماج واحترام التنوع هو مشروع يشمل المجتمع ككل. ولهذا الغرض، نشيد بمشروع القرار لاعترافه بالدور الهام للمجتمع المدني والمبادرات التي تعزز الروابط بين الشعوب على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع.

ونسمع اليوم أصوات الكراهية والإقصاء التي تقوض بالفعل ثقافة السلام وتفاقم الانقسامات في المجتمع. إن مناقشتنا اليوم تذكرة هامة بأننا يجب أن نضاعف جهودنا في مواجهة العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام وجميع أنواع التحيز الثقافي والديني الأخرى. ويجب أن نعمل معا في حوار وعمل مع جميع أفراد مجتمعنا ومجتمعنا العالمي الوفير التنوع.

السيد إيرميدا كاستيّو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): إن نيكاراغوا مؤيد مخلص لثقافة عالمية للسلام والوئام والمحبة بين الأمم، حيث تسود تعددية الأطراف في القواعد الدولية، من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، بما يتجاوز الجشع والطمع عند الأقوى، بالتالي تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات المنصفة من أجل التنمية المستدامة لجميع شعوبنا. وفي حين أن لدينا الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي لتحقيق السلام، فإننا لا نزال نشهد على الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي من خلال العدوان العسكري واغتصاب السلطة والانقلابات ضد الحكومات الشرعية المنتخبة ديمقراطيا، فضلا عن الحروب الاقتصادية، بما في ذلك ما يسمى بالجزاءات والحظر والمقاطعة الاقتصادية والمالية – كل ذلك تفرضه هيمنة القوى الإمبريالية وقانون الأقوى.

يجب أن يتغير هذا النظام الدولي. ويجب الاستعاضة عنه بنظام يدعم احترام معايير التعايش الإنساني وثقافة السلام. ويجب أن نتمسك بالتسوية السلمية للمنازعات التي قد تنشأ بين الدول والأمم وداخلها. ويجب أن نكافح في هذه المنظمة من أجل سلام وكرامة جميع شعوبنا. وستواصل نيكاراغوا العمل كمدافع قوي عن السلام والأمن في العالم.

ويسرنا أن نشاطر الجمعية العامة أن نيكاراغوا تعيش في سلام وأمن. ونقوم حاليا بتنفيذ خطتنا الوطنية المعنونة ”استراتيجية لثقافة الكرامة والاحترام واللاعنف والمصالحة والسلام لشعب نيكاراغوا“. وكما قال نائب رئيسنا روزاريو

موريّو، ”إن السلام كنز يجب أن نعتز به ونحرسه“. تتضمن هذه الاستراتيجية الكلية، كعنصر أساسي، دور المرأة والشباب، إذ وضعت خلال سنوات من تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالقوانين والسياسات والتنمية في البلد. بل إنها تتضمن نظاما للإنذار المبكر، يسمح لنا بالكشف عن علامات العنف والخطر على الحياة بجميع أشكاله.

ونشكر وفود أرمينيا وباكستان وبنغلاديش والفلبين على عرض كل منها مشروع القرار الذي تقدّمه. ويسرنا أن شاركنا في تقديم مشروع القرار A/74/L.23، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“.

ونكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة يجب أن تفي بدورها التاريخي المتمثل في تعزيز الاحترام والتفاهم والأمن السيادي والمستقبل السلمي والحلول السلمية بدون تدخل أو إكراه، العمل دائمًا على قدم المساواة وتغليب تعددية الأطراف وتقرير المصير لجميع النساء والرجال.

ويعني تعزيز ثقافة السلام إعادة التأكيد على شرعية السيادة والسلامة الإقليمية واستقلال شعوبنا وحقها في تقرير المصير، قبل كل شيء، حقنا وواجبنا في القضاء على الفقر وإقامة عالم أفضل وأسعد من أجل أبنائنا وبناتنا. فالفتيان والفتيات يولدون لكي ينعموا بالسعادة والسلام.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ١٥ من جدول الأعمال.

وسنشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/74/L.23 و A/74/L.24 و A/74/L.25.

وقبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات واحدا تلو الآخر، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الفرصة ستتاح لهم لتعليل تصويتهم على أي مشروع من مشاريع القرارات الثلاثة أو جميعها، سواء قبل اتخاذ الإجراء أو بعده.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل الموقف قبل اتخاذ أي إجراء، أود أن أذكّر المتكلمين بأن مدة تعليل التصويت منحصرة في ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرض موقف وفد أرمينيا من مشروع القرار A/74/L.25، المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

تؤيد أرمينيا بقوة الحوار بين الأديان والثقافات لتعزيز السلام والتسامح وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعليم. فالتعليم، لا سيما تعليم حقوق الإنسان، شرط أساسي لمنع التمييز والكراهية لأسباب عرقية أو عنصرية أو دينية. وفي هذا الصدد، نأسف لأن مقترحات وفد أرمينيا فيما يتعلق بالوقاية من خلال التعليم والثقافة لم تنعكس في مشروع القرار.

وتكرر أرمينيا اعتراضها على الفقرة الحادية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار، التي تشير إلى حدث يدعى المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات. وتعمل دولة عضو معينة بشكل مستمر على الترويج لسياسة تنظيم منتديات دولية مختلفة لتشتيت انتباه المجتمع الدولي وصرفه عن حالة حقوق الإنسان الأليمة في البلد، لتعزيز رواياتها المشوهة للنزاع عن طريق نشر خطاب الكراهية على مستوى الدولة. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الحوار بين الثقافات والأديان ممكن في ظل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، إسكات الأصوات المعارضة.

وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لأن الحدث المشار إليه في مشروع القرار، هو حدث كان من المفترض أن يعزز التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات، يساء استخدامه باستمرار من قبل البلد المضيف ويُحول إلى أداة للدعاية. ورأيُنا أنه ينبغي عند تنظيم الأحداث الدولية المتعلقة بالتعددية والحوار بين الثقافات

وتعزيز السلام إيلاء الاعتبار الواجب أيضا لسجل البلد المضيف من حيث التقيد بالتزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، كذلك حماية التراث الثقافي ذي الأهمية التاريخية والدينية.

لذلك فإن أرمينيا تنأى بنفسها عن الفقرة الحادية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار التي تتضمن إشارة إلى الحدث الذي ذكرته.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف قبل البت في مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.23، المعنون ”متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام“. وقد أبلغت الجمعية بأن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار إلكترونيا قد أغلق.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/74/L.23، انضمت البلدان التالية أيضًا إلى مقدمي القرار، بالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البحرين، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، العراق، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليمن واليونان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.23؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.23 (القرار ٧٤/٢١).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.24، المعنون ”اليوم العالمي للشطرنج“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/74/L.24، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، إسرائيل، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، بنما، بيرو، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، شيلي، غواتيمالا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قبرص، قطر، كندا، ماليزيا، مصر، المغرب، موناكو ونيكاراغوا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.24؟

اُعتمد مشروع القرار A/74/L.24 (القرار ٧٤/٢٢).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.25 المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/74/L.25، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تيمور – ليشتي، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، الصين، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، الكويت، كيريباس، لبنان، ماليزيا، المغرب، ميانمار، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس، هنغاريا واليابان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/74/L.25 (القرار ٧٤/٢٣)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في التكلم في سياق شرح الموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببيان في سياق شرح الموقف بشأن القرار ٧٤/٢٣.

لقد شارك وفد أذربيجان بنشاط، كما كان الحال في السنوات السابقة، في عملية التفاوض بشأن مشروع القرار. ونشير مع الارتياح إلى أن بعض المقترحات التي قدمناها أثناء المشاورات غير الرسمية قد تم الأخذ بها في النص. غير أننا نأسف لعدم تمكننا من المشاركة في تقديم مشروع القرار. وسبق شرح موقفنا من الحدث المشار إليه في الفقرة السادسة والعشرين من الديباجة بالتفصيل في بيان أدلى به وفد أذربيجان خلال الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الذي يرد نصه في المحضر الرسمي للجلسة (انظر A/73/PV.75).

وفي الوقت نفسه، تؤيد أذربيجان وتتشاطر الأهداف الرئيسية للقرار، تؤيد مضمونه والغرض منه وفلسفته. ونعرب عن الامتنان لأعضاء وفدي باكستان والفلبين على ما بذلوه من جهود وعلى مهنيتيهم التي لا غبار عليها.

ونلاحظ أن القرار يرحب بالإعلانات التي اعتمدها منتدى الأمم المتحدة لتحالف الحضارات، بما في ذلك المنتدى العالمي السابع، الذي عقد في باكو في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ونلاحظ كذلك الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء للنظر في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الموجهة إليها في ”خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية“، التي أعدها منتدى تحالف الأمم المتحدة للحضارات والتي أطلقها الأمين العام في وقت سابق من هذا العام.

وعلاوة على ذلك، فإن القرار المتخذ للتو هو القرار الثالث، بعد القرارين ٧٢/١٣٦ و ٧٣/١٢٩، الذي يشير إلى المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات الذي تعقده أذربيجان مرة كل سنتين بالتعاون مع اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة السياحة العالمية ومجلس أوروبا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، بوصفه منبرا عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات. ونرحب بالاعتراف المتزايد بالمنتدى العالمي على الصعيد الدولي. وأود أن أشكر الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الدعم القوي لهذه المبادرة الهامة.

وإزاء هذه الخلفية، ليس هناك ما يثير الدهشة في التعليقات غير الملائمة وغير ذات الصلة وغير الأخلاقية التي أدلى بها في وقت سابق ممثل أرمينيا. ونأمل أن تتعلم أرمينيا الدروس من الفشل الواضح لأساليب ابتزازها المخزية والمؤسفة التي اتضحت خلال المشاورات بشأن مشروع القرار. وقد أكد ممثل أرمينيا ببلاغة، في محاولة منه لشرح موقفه من المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، أن كلمتي ”الثقافة“ و ”السلام“ لا مكان لهما في قاموس بلده. وذهب ممثل أرمينيا إلى حد إلقاء محاضرات على الآخرين عن المبادئ والقيم التي دأبت حكومة بلده، في الواقع، على تجاهلها ومعارضتها. وأخيرا، فإن أرمينيا بعرقلتها للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان واعتراضها على مختلف المبادرات العالمية والأحداث الدولية لمجرد صلتها بأذربيجان، إنما تبرهن على أن آفاق انخراطها في مسعى بناء من أجل تحقيق السلام لا تزال بعيد المنال.

السيد هو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤمن الولايات المتحدة إيمانا قويا بتشجيع ثقافة السلام عن طريق تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن رفض العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وإذ ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢١/٧٤، أود أن أحيل الجمعية العامة إلى الملاحظات التي أدلينا بها في اجتماع اللجنة الثانية المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بشأن موقفنا فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعليلا لموقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقرار ٢٢/٧٤ المعنون ”اليوم العالمي للشطرنج“ أود أن أذكر أن الولايات المتحدة، ستحيل الوفود بانضمامها إلى توافق الآراء بشأن القرار، إلى ملاحظاتنا المذكورة أعلاه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ فيما يخص موقفنا إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللبيانات السابقة بشأن موقفنا من إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وتعليلا لموقفنا بشأن القرار ٢٣/٧٤، تؤيد الولايات المتحدة بحزم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء على هذا القرار. ومع ذلك، نود اغتنام هذه الفرصة لتوضيح بعض النقاط الهامة. تؤيد الولايات المتحدة بشدة حرية التعبير والدين أو المعتقد. ونعارض أية مساع للحد من ممارسة هذه الحريات الأساسية دون مبرر، عليه ننأى بأنفسنا عن الفقرة ١٣ كما فعلنا في عام ٢٠١٨ فيما يخص الفقرة ١٢ من القرار ١٢٩/٧٣ (انظر A/73/PV.51).

ونفعل ذلك لأن النص يشير بشكل غير دقيق إلى تعارض حماية حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد مع بعضهما بعضا. وهاتان الحريتان تعزز كل منهما الأخرى ويجب احترامهما لأجل تحقيق الاحترام المتبادل والحوار الهادف بين الأديان والثقافات. وعوضا عن السعي إلى وضع القيود على حرية التعبير بغرض التصدي للتعصب، تدعو الولايات المتحدة إلى الحماية القوية لحرية التعبير فضلا عن إنفاذ النظم القانونية الملائمة التي تشمل أفعال التمييز وجرائم الكراهية. وتناولنا شواغل أخرى في بياننا العام المذكور أعلاه الذي أُدلي به في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في اللجنة الثانية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور هانسن (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الكرسي الرسولي باتخاذ القرار ٢٣/٧٤ المعنون ”تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام“ ويشكر الميسرين، السيد أنجيليتو نايان، ممثل الفلبين، السيد محمد ذو القرنين ممثل باكستان، على قيادتهما البناءة والمقتدرة طوال المفاوضات.

يغتنم وفد الكرسي الرسولي هذه الفرصة ليؤكد مجددا التزامه الطويل الأمد بتشجيع الحوار بين الأديان والثقافات باعتباره عنصرا هاما لهدف السلام. ويؤدي مثل هذا الحوار أيضا دورا حاسما في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، مع تسليط الضوء مرة أخرى على الدور الرئيسي الذي يؤديه الزعماء الدينيون والمنظمات الدينية في الارتقاء بجميع الناس وتعزيز الصالح العام.. ونظرا إلى الأثر الإيجابي للحوار بين الأديان والثقافات على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية ودعمه للسلام والاستقرار والاحترام المتبادل، يرى الكرسي الرسولي أن من المهم مواصلة استعراض هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة سنويا.

ومن بين العناصر الجديدة في قرار هذا العام، يرحب الكرسي الرسولي بإدراج إحالة إلى الوثيقة ”الأُخوّة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك“ التي وقّعها كل من قداسة البابا فرنسيس وأحمد الطيب، الإمام الأكبر للأزهر في ٤ فبراير ٢٠١٩ في أبوظبي. وتقر هذه الوثيقة صراحة بالمساهمة الأساسية للتبادل والحوار المثمرين في تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخرين والعيش معا في سلام. وبذلك تعتبر وثيقة ”الأخوة الإنسانية“ مثالا هاما للحوار بين الأديان الذي يسعى إلى النهوض، كما يشير القرار، بالسلام والاستقرار الاجتماعي واحترام التنوع والاحترام المتبادل وخلق بيئة مواتية للسلام والتفاهم المتبادل.

ويسر الكرسي الرسولي أيضا أن يلاحظ في القرار ذكر مبادرة لفتح ممر كارتاربور صاحب بروح من الوئام بين الأديان والجوار السلمي، فضلا عن الاتفاق بين حكومتي الهند وباكستان على السماح بدخول الحجاج من جميع الأديان بدون تأشيرات دخول. ويثني وفد بلدي على وفدي الهند وباكستان لمشاركتهما البناءة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الفقرة.

ختاما، يكرر الكرسي الرسولي الإعراب عن تأييده الثابت للحوار بين الأديان والثقافات سعيا إلى تحقيق السلام والأخوة الإنسانية، يؤكد التزامه ببناء الجسور بين الشعوب والأمم والأديان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، أود أن أدلي بالإعلان التالي بشأن برنامج عمل الجلسة العامة. تقرر تأجيل النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير لجنة وثائق التفويض“ والبند الفرعي (ب) من البند ١١٤ من جدول الأعمال المعنون ”انتخاب أعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام“ وكلاهما كان من المقرر أصلا النظر فيهما يوم الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر إلى بعد ظهر يوم الأربعاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر عقب النظر في تقارير اللجنة السادسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠